



الجامعة وتنمية الهوية الثقافية في سياق التحديات المعاصرة

إعداد
أمني عبد الحميد

الجامعة وتنمية الهوية الثقافية في سياق التحديات المعاصرة

ملخص الدراسة

في إطار التحديات التي تواجه تأصيل الهوية الثقافية للمجتمع المصري، والممثلة في: العولمة وما صاحبها من ثورة معرفية وتكنولوجية وتواصلية، والتطورات الهائلة في وسائل الاعلام، وإزالة الحواجز بين الدول والشعوب، وحرية حركة التجارة الممثلة في الشركات متعددة الجنسيات والهجرة، صار أفراد المجتمع يعيشون مجموعة من التحولات في أنماط السلوك وأساليب التفكير أثرت في ملامح الهوية الثقافية للمجتمع المصري؛ نتيجة لانتشار أنماط ثقافية وافدة قد تكون لها سلبيات على المجتمع. وبناء عليه صار من الضروري البحث عن آليات لمواجهة تلك التحديات، التي تحول دون ذوبان ثقافتنا القومية في الثقافة العالمية، وتدعو إلى تطوير المجتمع، وتأتي الجامعة كمؤسسة تربوية في مقدمة تلك المؤسسات التي يمكن من خلالها تنمية الهوية الثقافية؛ لما تضطلع به الجامعة بأدوار تعليمية واجتماعية وفكرية.

وعليه تهدف الدراسة إلى تقديم جملة من الآليات المقترحة لتفعيل دور الجامعة في تنمية الهوية الثقافية من خلال تحديد مفهوم الهوية الثقافية وتحليله، ومصادر تشكيلها، ورصد التحديات العالمية والمحلية المعاصرة التي أثرت على الهوية الثقافية؛ والتعرف على أبرز ملامح الهوية الثقافية في المجتمع المصري، وصولاً إلى جملة من الآليات المقترحة؛ لتفعيل دور الجامعة في تنمية الهوية الثقافية.

الكلمات المفتاحية

الجامعة - الهوية الثقافية

Ways to activate the university's role in promoting cultural identity

Abstract

Within the framework of the challenges facing the consolidation of the cultural identity of the Egyptian society, represented in: globalization and the accompanying knowledge, technological and communication revolution, the tremendous developments in the media, and the removal of barriers between countries and peoples, With the free movement of trade represented by multinational companies and immigration, members of society began to experience a series of shifts in behavior patterns and ways of thinking that affected the features of the cultural identity of the Egyptian society; As a result of the spread of incoming cultural patterns that may have negative effects on society.

Accordingly, it has become necessary to search for mechanisms to confront these challenges, which prevent the dissolution of our national culture in the global culture, and call for the development of society. The university, as an educational institution, is at the forefront of those institutions through which cultural identity can be strengthened. The university plays educational, social and intellectual roles.

The study aims to present a number of proposed ways to activate the role of the university in promoting cultural identity by defining and analyzing the concept of cultural identity, the sources of its formation, monitoring contemporary global and local challenges that have affected cultural identity: and identifying the most prominent features of cultural identity in Egyptian society, leading to suggested avenues; To activate the university's role in promoting cultural identity.

Key Words: *University - Cultural Identity*

مقدمة

شهد العالم - في السنوات القليلة الماضية - عدة تغيرات شابت كل نواحي الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والفكرية؛ نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي حتى أصبح من الصعب انغلاق دولة داخل حدودها؛ فالثورة العلمية، والتكنولوجية وسيطرة وسائل الاعلام جعلت العالم أكثر اندماجاً؛ فتحول - فعلياً - إلى قرية كونية صغيرة، وسهلت حركة الأفراد، ورؤوس الأموال، والسلع، والخدمات، وانتقال أنماط السلوك، والثقافات، تبعثها - دون شك - تغيرات أساسية في أساليب حياة الناس في المجتمعات المختلفة.

وقد نتج عما تقدم تحولات اجتماعية، تمحورت بشكل أساسي حول تغير النسق القيمي للشباب الذي أخذ في التمرد على القيم والمعايير الموروثة، وتبنى أنماط سلوك لم تكن مألوفة من قبل؛ مثل: تراجع استخدام اللغة العربية في شتى المجالات أمام اكتساح اللغات الأجنبية؛ إذ صارت اللغات الأجنبية (الإنجليزية في دول الشرق الأوسط، والفرنسية في دول المغرب العربي) أكثر تداولاً من اللغة العربية حتى في العلاقات بين عربية، بل وداخل الدولة نفسها؛ حيث أصبحت لغة التواصل بين الفئات الاجتماعية في البيت والشارع، صارت مثل هذه الألفاظ والكلمات وكأنها جزء من تراثنا اللغوي، وانتشار قيم غريبة عن المجتمع المحلي من خلال التركيز على العلامات التجارية العالمية، وانتشار السلوكيات الاستهلاكية الغربية، وضعف الشعور بالانتماء، وعدم المشاركة السياسية، وتنامي نزعات العنف، والتطرف،... وغيرها من المظاهر التي تهدد الهوية الثقافية وانعكست آثارها سلباً على تماسك ووحدة الشخصية القومية ووجدتها (محمد، ٢٠٢١: ١٤١).

وتعد إشكالية الهوية الثقافية من أهم الإشكاليات؛ إذ إنها من أهم السمات المميزة للمجتمع عن باقي المجتمعات بوصفها تجسد الطموحات المستقبلية لأفراد المجتمع، وتبرز معالم التطور في سلوكهم، وإنجازاتهم في المجالات المختلفة، بل وتتطوي - في ثناياها - على المبادئ والقيم التي تدفع الفرد إلى تحقيق غايات معينة، وتدعم وحدة أفراد المجتمع، ثقافياً، وفكرياً، وحضارياً.

وعلى الصعيد المصري، فقد حدثت جملة من التغيرات التي ترتب عليها نقص تأثير البيئة المحلية، وثقافتها، وانحسار العلاقة المباشرة بين الناس، وزيادة تفاعلهم عبر الآلات والوسائل التكنولوجية، وأصبح انتقال المعرفة، والمعلومات، والثقافات غير خاضع لأية قيود فضلاً عن

تلك التغيرات التي مهدت في إثره المشكلات أخلاقية وقيمية؛ مما حتم على المؤسسات التربوية كافة أن تضطلع بدورها من جديد في إعادة تشكيل المواطن القادر على مواجهة تلك المخاطر.

وتتوجه الأنظار إلى الجامعة كمؤسسة تربوية تساهم في تشكيل الهوية الثقافية لجملة من الأسباب؛ أبرزها: أنها تضم فئة الشباب بوصفهم أكثر فئات المجتمع قدرة على العمل، والمشاركة في تحقيق أهداف المجتمع، بالإضافة إلى أنهم أكثر الفئات التي تعاني مشكلات حادة تتخذ صوراً مختلفة تتمثل في اهتزاز القيم، واضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية؛ مما يهدد الأمن، والاستقرار الاجتماعيين، كما أنهم أكثر الشرائح الاجتماعية استخداماً للتكنولوجيا؛ إذ وجدوا فيها مجالاً خصباً للتعبير عن ثقافتهم الخاصة المناهضة للمعايير والقيم والسلطة السائدة؛ مما ساهم في بناء مجتمع جديد قائم على التواصل عبر الإنترنت بين مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى هويات مختلفة (الحبشي، ٢٠١٢: ٥).

كما تضطلع الجامعة - كمؤسسة تربوية - بأدوار تعليمية واجتماعية وفكرية؛ فالجامعة أكثر من مؤسسة يتلقى فيها الطلاب العلم، لكنهم - وفي الوقت نفسه - يكتسبون من خلال تفاعلهم مع بعض البعض، ومع أساتذتهم، ومع المعرفة التخصصية، أنماط تفكير، وقيم، وسلوك، وعليه فإن للجامعة مسؤولية اجتماعية تفرضها طبيعة التغيرات والمستجدات التي تحدث في المجتمع، وما رافقتها من أزمات وضغوط تستدعي إجراء النشاطات الفعالة والعميقة في أسلوب تربية الشباب وإعدادهم؛ الأمر الذي يتطلب دراسة تحليلية حول التحديات العالمية والمحلية المعاصرة المؤثرة في الهوية الثقافية من خلال دراسة ماهية الهوية الثقافية، والنظريات التي يمكن في ضوئها تفسير تشكيل الهوية الثقافية؛ فضلاً عن التعرف على ملامح الهوية الثقافية في المجتمع المصري في ضوء التحديات المعاصرة وانتهاءً بتقديم جملة من الآليات لتفعيل دور الجامعة في تنمية الهوية الثقافية.

مشكلة الدراسة

في إطار التحديات التي تواجه تأصيل الهوية الثقافية للمجتمع المصري، والممثلة في: العولمة وما صاحبها من ثورة معرفية وتكنولوجية وتواصلية، والتطورات الهائلة في وسائل الاعلام، وإزالة الحواجز بين الدول والشعوب، وحرية حركة التجارة الممثلة في الشركات متعددة الجنسيات والهجرة، صار أفراد المجتمع يعيشون مجموعة من التحولات في أنماط

السلوك وأساليب التفكير أثرت في ملامح الهوية الثقافية للمجتمع المصري؛ نتيجة لانتشار أنماط ثقافية وافدة قد تكون لها سلبيات على المجتمع، وبناء عليه صار من الضروري البحث عن آليات لمواجهة تلك التحديات، التي تحول دون ذوبان ثقافتنا القومية في الثقافة العالمية، وتدعو إلى تطوير المجتمع، وتأتي الجامعة كمؤسسة تربوية في مقدمة تلك المؤسسات التي يمكن من خلالها تعزيز الهوية الثقافية، وتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ما سمات الهوية الثقافية وما أبرز مصادر تشكيلها؟
- ما أهم التحديات المعاصرة المؤثرة في الهوية الثقافية؟
- ما أبرز ملامح الهوية الثقافية في المجتمع المصري؟
- ما آليات تفعيل دور الجامعة في تنمية الهوية الثقافية؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق جُملة من الأهداف؛ أبرزها: الوقوف على ماهية الهوية ومصادر تشكيلها، والنظريات التي يمكن من خلالها تفسير تشكيل الهوية الثقافية، ورصد أهم التحديات العالمية والمجتمعية المؤثرة في الهوية الثقافية وتحليلها فضلاً عن تحديد أبرز ملامح الهوية الثقافية في المجتمع المصري والتي يتعين على الجامعات أن تضعها على قمة أولوياتها لكي تهيئ المناخ الجامعي الممثل في: الإجراءات التي يسلكها أعضاء هيئة التدريس، وتخطيط المناهج، وطرائق التدريس، والأنشطة الطلابية، والتفويض؛ لتفعيل دورها في مجال تنمية الهوية الثقافية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة الحالية مما يأتي:

- أهمية موضوع الإشكالية المطروحة "الهوية الثقافية"؛ لما لها من أهمية في تشكيل الشخصية القومية؛ الأمر الذي يتطلب تحديد المؤسسات التربوية التي تسهم في تشكيلها وملامح الهوية الثقافية للمجتمع المصري، وصولاً إلى رؤية مقترحة لتفعيل دور الجامعة في هذا الصدد.
- المرحلة العمرية التي تتناولها الدراسة "مرحلة الشباب" وهم من أهم شرائح المجتمع؛ حيث تبدأ شخصياتهم بالتبلور، وترتبط هذه المرحلة - في نظر أريكسون - بأزمة الهوية.

- تعزى أهمية تنمية الهوية الثقافية إلى طبيعة العصر الذي نعيشه، وما يشهده العالم اليوم من تحديات ممثلة في: العولمة، والتقدم المعرفي، والتكنولوجي، والطفرة في وسائل الاتصال؛ مما يتطلب تنمية الهوية الثقافية، وخاصة في مرحلة الشباب.
- التأكيد على دور المؤسسات التربوية - وخاصة الجامعات - في تنمية الهوية الثقافية، وصولاً إلى أفضل الممارسات الممكنة، وتحديد أوجه الإصلاح والتجديد، ومن ثم قد تنفيذ هذه النتائج صانعي القرار، والمعنيين بالتعليم الجامعي.

مصطلحات الدراسة:

الهوية الثقافية: أشارت إحدى الدراسات إلى أن الهوية الثقافية تعني جملة المبادئ والخصائص والأسس المتشابهة في ثقافة المجتمع والتي تجعله متفرداً عن غيره من المجتمعات في الثقافة والتاريخ - فهي بمثابة بصمة يجب الإيمان والاعتزاز بها والحرص على نقلها للأجيال التالية وبالتالي يتعمق الإحساس والولاء والانتماء للمجتمع (أبو خليل، ٢٠٠٦: ٩).

وعرفت دراسة أخرى بأنها الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والقيم وأساليب التفكير التي تميز مجتمعاً عن آخر ذلك أن الهوية الثقافية كهوية الفرد، تنمو وتتطور مع المعيشة عبر الزمان والمكان (عمار، ١٩٩٩: ١٤٨).

وعليه يمكن تعريف الهوية الثقافية إجرائياً بأنها مجموعة السمات والخصائص التي ينفرد بها كيان بشري عن غيره، وترتكز على عدة مقومات؛ أهمها: العقيدة، واللغة، والتراث، والقيم. التي تحكم سلوك الأفراد وتفكيرهم وتصوراتهم، وذلك في مستويات ثلاثة هي (الفردية، والجموعية، والقومية) أي أنها تشكل العماد الأساسي الذي يحفظ للشخصية قوامها، ومقوماتها، وتجعل المجتمع متفرداً عن غيره، ويتطلب تشكيلها تضافر جهود عديد من المؤسسات التربوية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أعتمدت الدراسة الحالية - بما يتناسب مع طبيعة المشكلة، وتسؤلات الدراسة، وأهدافها - على المنهج الوصفي؛ لتحليل طبيعة مفهوم الهوية الثقافية، ومقوماتها، وكذلك النظريات المفسرة إياه، وتحليل التحديات المعاصرة التي شهدتها المجتمع المصري، والتي أسفرت عن

ظهور ملامح جديدة للهوية الثقافية تمثلت في قيم وأنماط سلوك غير مألوفة على المجتمع خاصة في مرحلة الشباب.

وقد سارت الدراسة وفقاً للإجراءات الآتية:

أولاً: تحديد مفهوم الهوية الثقافية وتحليله، ومصادر تشكيلها.

ثانياً: رصد التحديات العالمية والمحلية المعاصرة التي أثرت على الهوية الثقافية.

ثالثاً: التعرف على أبرز ملامح الهوية الثقافية في المجتمع المصري.

رابعاً: التوصل إلى جملة من الآليات المقترحة؛ لتفعيل دور الجامعة في تنمية الهوية الثقافية.

أولاً: الهوية الثقافية

أ. الهوية الثقافية: المفهوم، والسمات

تمثل الهوية الثقافية أحد أبعاد الأمن القومي، والتي تتزايد أهميتها في الآونة الأخيرة، وبخاصة مع الانفتاح الإعلامي والثقافي، وتزايد قدرة التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة علي الانتشار بين ثقافات الشعوب. ويعد مفهوم الهوية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت عقب الثورة الفرنسية، وارتبطت نشأته بنظريات علم الاجتماع التي ربطت الهوية بالانتماء للجماعة (محمد، ٢٠١٠: ٢٥١).

وتمثل الهوية الثقافية مجموعة الخصائص والمميزات: العقائدية، واللغوية، والمفاهيمية، والخلقية، والثقافية، والعرقية، والتاريخية، والعادات، والتقاليد، والسلوكيات التي تطبع شخصية الفرد، والجماعة، والأمة بطابع معين تتفرد به عن باقي الأمم؛ كذا تشكل - عندئذ - مرجعية الفرد المعبرة عن ثقافته، ودينه، وحضارته (نصر، ٢٠٠٨: ١١٥٨).

ومن أكثر المفاهيم شيوعاً ما تبنته اليونسكو، والذي ينص على أن الهوية الثقافية تعني - أولاً- تعريفنا التلقائي بأننا أفراد ننتمي إلى جماعة لغوية محلية، أو اقليمية، أو وطنية بما لها من قيم أخلاقية تميزها، ويتضمن ذلك - أيضاً - الأسلوب الذي نستوعب به تاريخ الجماعة، وتقاليدها، وعاداتها، وأسلوب حياتها، وإحساسنا بالخضوع له، والمشاركة فيه، أو تشكيل قدر مشترك منه، وتعني - كذلك - الطريقة التي تظهر فيها أنفسنا في ذات كلية، وتعد بالنسبة لكل فرد منا نوعاً من المعادلة الأساسية التي تقرر بطريقة إيجابية أو سلبية الطريقة التي ننتسب بها إلى جماعتنا، والعالم أجمع (المحروقي، ٢٠٠٤: ١٦٤).

ويمكن القول إن الهوية الثقافية تعني- في ضوء ما سبق - التفرد الثقافي بما يتضمنه مفهوم الثقافة من لغة، وعادات وتقاليد، وقيم، وأخلاق، وقانون، وفنون، وأنماط سلوك، وأسلوب حياة، ونظرة للكون والعالم، وأن الثقافة تكسب الهوية الثقافية طابعها الخاص الذي يميزها، والذي يعتمد- بشكل جوهري - علي عدد من المقومات الأساسية؛ كاللغة، والعقيدة، والدين، والتاريخ، والعادات، والتقاليد، والقيم، وطرائق التفكير، والسلوك،.... وغيرها؛ مما يحفظ للأمة شخصيتها المتجذرة عبر عصور التاريخ، وتميزها عن غيرها من الأمم (يونس، ٢٠٠٩: ١٣).

وتعد الهوية الثقافية جزءاً رئيساً من الهوية القومية، ومن حق أي مجتمع الحفاظ علي عموميات الثقافة أو الثوابت الثقافية مع الأخذ في الحسبان أن هناك بعض القيم الثقافية في حاجة إلى التطوير والتجديد؛ حتى لا تصبح سندا للجمود والتخلف؛ فالهوية الثقافية تقتضي توافر عدد من العناصر؛ مثل التراث الروحي والمادي الذي يشعر كل فرد أنه جزء منه، وأنه - في الوقت نفسه- مكون له، والانتماء إلى ثقافة معينة يشعر كل فرد بالوجود ضمن إطارها وبالتوحد معها، والمشاركة فيها بالحرية ضمن وجود الشخصية الاجتماعية التي تربط أفراد الأمة بعضهم ببعض في لغة واحدة، وعادات، وتقاليد متشابهة، ومنظومة من القيم: الروحية، والأخلاقية، والاجتماعية، والسياسية (عمارة، ٢٠١٠: ٣٤)

وعليه، فإن الهوية الثقافية تتحرك في ثلاث دوائر متداخلة، ومتحدة المركز؛ فالفرد داخل الجماعة الواحدة يمثل هوية متميزة ومستقلة والجماعات داخل الأمة لكل منها ما يميزها داخل الهوية الثقافية المشتركة؛ مما يعني أن ثمة مستويات ثلاثة للهوية الثقافية (الفردية، والجموعية، والقومية)، وان العلاقة بين تلك المستويات ليست ثابتة، بل في مد وجزر دائمين يتغير مدى كل منهما اتساعاً وضيقاً حسب الظروف، وأنواع الصراع واللاصراع، والتضامن واللاتضامن، التي تحركها المصالح الفردية، والمصالح الجموعية، والمصالح الوطنية والقومية (العطوي، ٢٠٠٨: ٢٢٢).

إن الهوية الثقافية- في ضوء ما تقدم- تعبر عن جملة السمات والخصائص التي ينفرد بها مجتمع عن غيره، ممثلة في: اللغة، والدين، والعادات، والتقاليد، والأعراف،... وغيرها من المكونات الثقافية، والتي تتفاعل مع المتغيرات المحيطة به فتتغير معه دون أن تذوب فيه وتتأصل بداخله، لكنه يكتسب الجديد دائماً، وتولد لدى أفراد شعوراً بالتماسك الاجتماعي

والانتماء؛ بما يعنى أن الأمم التي تحافظ على هويتها الثقافية، فهي تحافظ على الماضي، وتساير الحاضر، وتصنع المستقبل؛ فمكونات الثقافة تنتقل من جيل لآخر، وتنتقل معها كل معاييرها. ويمكن تحديد أبرز سمات الهوية الثقافية فيما يأتي:

- الهويات الثقافية متنوعة؛ فتختلف - وفقاً للقوي والعوامل: الجغرافية، والتاريخية، والسياسية، والاجتماعية - من مجتمع لآخر وتميز كل منهم دون غيره؛ فهي المرجعية التي حولها تتجمع قيم الأمة، وأهدافها، وطموحاتها، وخصائصها، ومقوماتها.
- الهوية الثقافية مكتسبة بصنعها تاريخ الأمة، وثقافتها، وما تمر به من تجارب، وخبرات.
- عناصر الهوية الثقافية تختلف من عصر لعصر؛ إذ إنها قابلة للتطوير والتجدد عبر الزمان.
- الهوية الثقافية ليست أحادية البنية؛ أي لا تتشكل من عنصر واحد، وإنما هي محصلة تفاعل عدة عناصر؛ أبرزها: اللغة، والتراث، والدين، والعادات، والتقاليد.
- الهوية الثقافية تعبر عن ذات الجماعة؛ إذ يكاد أن يُجمع عليها كل أفرادها؛ انتماءً، واعتزازاً، ويشكل المساس بها مساساً بكيان الماضي للأمة كلها، وطعنا علي حاضرها، فصلاً وانقطاعاً عن مستقبلها، فهي - وإن كانت من صنع الماضي - لا تزال قائمة في حاضرها، مما يجعل منها دافعاً وحافزاً للبحث عن مستقبل أفضل.
- الهوية الثقافية لها خصوصيتها المستمدة من ثقافة المجتمع، وتاريخه، وحضارته.
- الانتماء للثقافة يعني شعور الفرد بالوجود ضمن إطارها، والتوحد معها.
- التمسك بالقيم والمعايير ومقاومة التأثير الخارجي ورفض القيم والأعراف الغربية المنقولة من مجتمعات أخرى يولد التماسك الاجتماعي.

ب. مقومات الهوية الثقافية

تتعدد الآراء وتباين وجهات النظر حول مقومات الهوية الثقافية، إلا أن معظمها يشير إلى تلك المقومات التي تعمل على تشكيلها وإبرازها:

١. اللغة: اللغة هي وعي الإنسان بكيونته الوجودية، والتاريخية، وبهويته الذاتية، والاجتماعية، والقومية كما أنها اللغة ليست كلمات وألفاظ للنفاهم بين أفراد المجتمع، فحسب؛ بل وعاء يحوي مكونات عقلية ووجدانية، ومعتقدات، وخصوصيات هذا المجتمع، لتنتقله في آفاق من الزمان والمكان؛ وبالتالي مما يعني أن الحفاظ علي اللغة يعني ضمان بقاء أي مجتمع، واستمراره (السحمراني، ٢٠٠١: ٩)

وعن الدور الاجتماعي والثقافي الذي تؤديه اللغة في المجتمع وعلاقته بالانتماء؛ فقد أكد "ونجر" ذلك الدور بقوله "إن اللغة التي يتحدث بها الأفراد تعتبر مؤشراً على مدى قوة الثقافة وهوية السكان الأصليين"، وهو ما أقره -كذلك- ذكي نجيب محمود بقوله "الأمة العربية عربية بما وراثته عن الأسلاف من عوامل؛ أهمها: اللغة، والعقيدة، والأعراف، والتقاليد.... إلخ، وكلها عوامل لها أكبر الأثر في تشكيل الهوية (عبد الحفيظ، ٢٠٠٥: ١٣٦). وإذا كانت اللغة هي الأداة الرئيسة للثقافة والتواصل الإنساني، وكذلك من أهم مقومات وحدة الشعوب؛ فإن فقدانها فقدان للثقافة، فيما نتاجه -دون شك- فقدان الهوية، ولهذا كان من أهم مقاييس رقي الأمم مقدار عنايتها بلغتها؛ تعليمًا، ونشرًا.

٢. **العقيدة:** إن العقيدة هي الجزم بالفكرة أو مجموعة أفكار مترابطة في مجال معين؛ سواء كان دينياً، أو ثقافياً، أو فلسفياً، أو سياسياً، والإيمان بالفكرة قد يكون مبعثه الاقتناع العقلي إلى جانب الإيمان النفسي، والتعلق الوجداني؛ لكنه قد يرسخ في أعماق الفرد نتيجة استقرار هذا الإيمان في المجتمع، والذي يعمل -عن قصد- على تشكيل عقيدة الفرد، وترسيخها، بل ومنعه هو نفسه من المساس بها والخروج عليها، إن نسق المعتقدات هي الأحكام التي لا تقبل الشك من قبل من يعتقدونها، والعقيدة لها دور بارز في تشكيل هوية الأفراد فعن طريق ما يؤمن به الفرد يتصرف ويتعامل ويتحاور مع الآخرين.

ويعد الدين -كذلك- المشكل الرئيس للعقيدة فهو الذي يحدد للأمة فلسفتها في الحياة، وغاية وجودها، كما يعد المرجع الرئيس لمنظومة القيم التي يؤمن بها المجتمع، وهو مكون رئيس من مكونات تشكيل الهوية الثقافية؛ فالدين يؤكد على تراث الأمة ووحدها الثقافية، وهو المنبع الأصيل للقيم والفضائل (محمد، ٢٠١٧: ٦١)، وقد أشار ذكي نجيب محمود إلى ذلك بقوله "نقطة البداية في الجهاد في سبيل الكرامة المفقودة هي أن نعشق في أنفسنا خصائص الهوية الذاتية، وفي مقدمة تلك العناصر العقيدة الدينية، والتي بدورها تعد أحد الركائز الأساسية للهوية الثقافية بصورة عامة" (عبد الحفيظ، ٢٠٠٥: ٢٣٩).

٣. **التراث:** التراث يعكس البعد التاريخي للثقافة، فهو بذلك حافظة الماضي وذاكرته كما سجلته عقول السابقين من الفلاسفة، والأدباء،.... وغيرهم؛ فالتراث يقدم وصفاً لملاح الحياة في المجتمع في فترات تاريخية معينة، وهو المد الثقافي الذي يلعب دوراً بارزاً في تشكيل الهوية؛ إذ إنها تستمد جذورها عبر قرون طويلة من تاريخ الأمم مما يدفعها

للمحافظة على تلك الجذور الممتدة في أعماق تاريخنا المرتبط بمفرداتها وعناصرها المتجذرة في أصولها، والمواكبة لمكانتها بين الأمم (ياقوت، ٢٠١٤: ٧١)؛ فلا يمكن لأي أمة أن تشعر بوجودها بين الأمم إلا عن طريق تاريخها فالتاريخ من أهم مقومات الهوية الثقافية المرتبطة بالحس القومي، كما أن طمس تاريخ الأمة أو تشويهه هو إحدى آليات إخفاء هويتها، أو تهيمشها.

٤. **القيم الحاكمة:** هي مجموعة القيم التي تحكم تفكير الأفراد وسلوكهم وتصوراتهم والتي منبعها في الأساس من الدين، والموروث الثقافي للمجتمع، ولاشك أن المجتمع الذي تتباين بين أفرادها القيم والاتجاهات والتوجهات مآله التمزق وتبعثر الجهود، والتخلف والضياع، إنه؛ يصير-عندئذ- مجتمعاً بلا هوية (الشرقاوي، ٢٠٠٤: ٢٩)؛ ولذلك كان من اللازم توافر إطار مرجعي نحتكم إليه في الاختيار، وصنع القرار، وإقرار الأحكام.

٥. **المواطنة والانتماء:** تشير المواطنة إلى العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في أوقات السلم والحرب، كالحقوق السياسية؛ مثل: حق الانتخاب، وتولي المناصب العامة. ويتكون شعور الوطنية منذ سنوات

التنشئة الأولى، Encyclopedia Britannica editors, (https://www.britannica.com/topic/citizenship) وهي الدافع الذي يؤدي إلى تماسك الأفراد، وولائهم للوطن، وتقاليده، والدفاع عنها.

من ناحية أخرى يشير الانتماء إلى شعور الفرد بأنه جزء من جماعة أكبر وأشمل (الأسرة، أو المجتمع، أو الحزب، أو جماعة الأصدقاء)، يتوحد معهم بوصفه عضواً مقبولاً، ومتقبلاً، وله شرف الانتماء إليه ويشعر بالرضا والاطمئنان (خضر، ٢٠٠٠: ٢٦). وهناك نوعان من الانتماء؛ أولهما: الانتماء المنطقي (علاقة الفرد بالأفراد المحيطين به)، وثانيهما: الوجود الاجتماعي (العلاقة بين الفرد وبين جماعة محددة وما يتصل بها من حضارات وثقافات) (سليمان، ٢٠٠٦: ١١).

وعليه فإذا كان الانتماء يعني التوحد والاندماج مع جماعة محددة، والمواطنة تشير إلى مشاعر الحب والولاء كما تشير إلى الالتزام بالحقوق والواجبات واحترام القوانين السائدة في المجتمع؛ فإنهما السبيل إلى إبراز الخصوصية التي تعبر عن هوية المجتمع والأفراد، ويمكن القول إن الهوية وليدة المواطنة والانتماء، وأنها سبب ونتيجة لهما.

مما سبق يمكن القول إن الهوية الثقافية تشمل جملة من المقومات التي تتفاعل مع بعضها لتسهم في تشكيل شخصية أفراد المجتمع ممن تجمعهم لغة قومية، وتراث مشترك، وقيم حاكمة تحدد معايير السلوك، ويسود بينهم الشعور بالانتماء، وحب الوطن؛ الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى التماسك الاجتماعي والاتحاد في نمط ثقافي موحد يطلق عليه "الهوية الثقافية"، ولا يمكن أن نوكل لمؤسسة واحدة مهمة تشكيل تلك الهوية الثقافية؛ بينما يتطلب ذلك تضافر جهود أكثر من مؤسسة كما يأتي:

ج. مصادر تشكيل الهوية الثقافية

إن استمرار المجتمعات تاريخياً وجغرافياً مرهون- في المقام الأول- بوجودها الثقافي والحضاري الذي المميزين لها -وكذا- بتوافر منظومة القيم الاجتماعية الداعمة للهوية التي تحقق جُملة من الوظائف؛ منها: ضمان الاستمرارية التاريخية للأمة، وتحقيق درجة متقدمة من التوازن والتجانس بين السكان في مختلف جهات الوطن الواحد، والمحافظة على مكانة الأمة أمام غيرها من الأمم، وفي عصرنا الحالي صار الحفاظ على الهوية أكثر صعوبة وتعقيداً نتيجة لتوافر عديد من المصادر التي تسهم في تشكيل الهوية الثقافية لأبناء المجتمع؛ لذا يحتاج تشكيل الهوية الثقافية إلى تضافر جهود المؤسسات التربوية، وفيما يأتي توضيح لأهم هذه المصادر:

١. الأسرة: تعد أولى المؤسسات الاجتماعية التي تحافظ على كيان الفرد، ووجوده داخل الجماعة، فمن خلالها يكتسب الطفل اللغة، والعادات، والاتجاهات، وتتشكل أنماط سلوكه، وتتطور شخصيته، وبالتالي ستظل الوحدة الثقافية الأساسية التي يكتسب فيها الفرد الآراء، والقيم، والمعتقدات السائدة في مراحل النمو المختلف، فمنها يكتسب موروثه الثقافي، ووعيه، وكذا معاني الوطنية، والانتماء، والولاء، والهوية الثقافية؛ حيث تقوم الأسرة بنقل قيم المجتمع، وإتجاهاته، وعاداته، وتقاليده، وسلوكياته جيلاً بعد جيل؛ حتى يمكنهم التفاعل مع الثقافات المختلفة، والقيام بأدوارهم.

٢. المؤسسات التعليمية: تعد المؤسسات التعليمية من المؤسسات التي أقامها المجتمع للحفاظ على ثقافته ونقل عناصرها من جيل إلى آخر، وذلك منذ المراحل الأولى لتنشئة الطفل؛ لذا تلعب المدرسة دوراً بارزاً في تنشئة الفرد، وتأسيس هويته؛ فالطفل يولد دون هوية، ولكنها تتكون في مراحل نموه، وذلك بسبب تفاعل إمكاناته الفطرية مع محيطها الخارجي، الذي

يخلف في شخصية الطفل أثناء احتكاكه بثقافة المجتمع مركبًا ثقافيًا مميزًا من العلاقات، والقيم، والعادات، وذلك عن طريق التعلم والمحاكاة وهي تمثل بالنسبة للفرد رأس المال الذي يبدأ به حياته أي أن إحدى أبرز وظائف المؤسسات التعليمية تشكيل الهوية المشتركة لأبناء المجتمع (علي، ٢٠١٤: ٣٩).

وجدير بالذكر أن دور التعليم في مجال تنمية الهوية الثقافية، وترسيخ ثوابتها، ودعائمها الأساسية، غير مقصور على مؤسسات التعليم في المراحل الأولى، بل تتسع تلك الوظيفة لتشمل مؤسسات التعليم العالي؛ فمن غير المنطقي أن تقوم المدرسة في مراحلها الأولى بتشكيل الهوية الثقافية دون أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بإكساب الأفراد القدرة على النقد، والتطوير. وعليه، فإن وظيفة التعليم الثقافية تختلف باختلاف مستوى التعليم المقدم للأجيال الجديدة، ومن ثم فإن "وحدة التعليم" ضرورة لوحدة الشخصية الوطنية، حتى يمكن أن تتأسس أركان الهوية ومعالمها الأساسية (علي، ٢٠١٤: ٤١)، وذلك في ضوء مبدئين رئيسيين؛ هما: تأكيد الهوية الثقافية بثوابتها ومكوناتها وأبعادها المختلفة وتحصينها ضد محاولات السيطرة والهيمنة؛ فضلًا عن تنمية التفاعل الإيجابي مع معطيات الثقافات الأخرى، بحيث يقوم هذا التفاعل على التأثير المتبادل والإفادة من عناصر التميز في ثقافة الآخرين دون انبهار أو ذوبان (ابراهيم، ٢٠١٧: ١٤).

وقد حرصت معظم الأمم والشعوب على توحيد التعليم خاصة في المراحل الأولى؛ ضمانًا لتوافر الحد الأدنى من التوافق والانسجام في التفكير، وذلك من خلال مناهج دراسية ترسخ مقومات الهوية، وأهمها: اللغة القومية، والعقيدة، والتراث فضلًا عن تحصين النشء مما يمكن من خلاله تشويه هويته لتحقيق التماسك الاجتماعي بين أبناء المجتمع.

٣. وسائل الإعلام الجديد: يستخدم البعض مفهوم "الإعلام الجديد" لوصف البيئة الإعلامية التي تدمج بين الإعلام التقليدي كالتلفزيون والراديو... من جهة، وبين الممارسات الإعلامية التي أفرزتها الوسائط الإعلامية الجديدة التي تعمل داخل بيئة متغيرة تسهم في تشكيلها تقنيات المعلومات والاتصال من جهة أخرى، وتتعدد الأسماء التي تطلق على التطبيقات الإعلامية المستحدثة كالإعلام الاجتماعي، والإعلام الإلكتروني، والإعلام الرقمي، وقد أحدثت وسائل الإعلام الجديد تغيرات واسعة المدى في عملية الاتصال بين الأشخاص والمجموعات؛ لما تتميز به من خصائص؛ منها: القابلية للانتشار كونها تخاطب كل

الأعمار، كما تتنوع مجالاتها فمنها التثقيفي، والترفيهي، والعلمي، والديني، فضلاً عن قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة مقارنة بالإعلام التقليدي، كما أنها ذات طابع كوكبي لا تقيد حدودها (صادق، ٢٠٠٨: ٢٩)؛ أي أنه إعلام عابر للحدود واللغات والثقافات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام المعاصرة محل اهتمام عدد كبير من الأفراد بمختلف الأعمار خاصة مع تنوع المواقع وقنوات الاتصال؛ لما لها من قدرة كبيرة على التأثير على قطاع كبير من الأفراد بوصفهم مشاركين فاعلين، كما أن لها القدرة على أن تحدد إدراكنا للفكر، والقيم، والمعتقدات، والاتجاهات السائدة من خلال اختيارها للموضوعات التي تقدمها، وذلك نتيجة لتوافر جملة من الشروط؛ أهمها: تكرار نشر فكر، أو قيم، أو معتقدات بعينها وإمكانية توظيف كافة فنون التحرير والإخراج لمخاطبة وإقناع قطاعات عريضة من الأفراد لمراعاة الفروق الفردية بينهم، وخلق اتجاهات سائدة بينهم تؤدي إلى الإيمان بهذه الأفكار أو المعتقدات؛ لذا يتعاضد دورها في تشكيل وعي الأفراد وتغيير منظومة القيم والعادات والتقاليد عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وعليه يمكن القول إن الهوية الثقافية يكتسبها الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه خلال ما يسمى بالتنشئة الثقافية وتنتقل بواسطة وسائل الاتصال الثقافي؛ لذا تنسم بالاستمرارية، والقابلية للانتشار بين الأمم، وعلى كل مجتمع أن يختار أو يبتقي ما يناسبه في ضوء حاجاته وظروفه؛ الأمر الذي يترتب عليه ألا تصبح جامدة بل تتغير، وتتطور بفضل ما تضيفه أو تستبعده الأجيال الجديدة من أدوات وأساليب وأفكار في ضوء متطلبات الحياة، وهي التي تمنح للمجتمع ضمان الاستمرارية التاريخية، وتحقق درجة عالية من التجانس والانسجام بين أفراد المجتمع، لذا تعد آلية من آليات التماسك الاجتماعي؛ الأمر الذي أدى إلى ضرورة التأصيل النظري للمفسر كيفية تشكيل الهوية، والعوامل المؤثرة فيها.

د. النظريات الموجهة لدراسة تشكيل الهوية الثقافية

عني - في الدراسة الحالية - بعرض النظريات الموجهة لدراسة تشكيل الهوية الثقافية في محورين رئيسين؛ الأول: نظريات تشكيل الهوية الثقافية سواء الهوية الثقافية الفردية (التي تقدم تفسيراً لوجود سمات لكل فرد تميزه عن غيره)، والهوية الجماعية (التي تتعلق بالصفات المشتركة للجماعة والتي تميزها عن غيرها من الجماعات).

والثاني: النظريات المفسرة للانتشار الثقافي للثقافات الوافدة، وانعكاساتها من خلال الإفادة من الفروض النظرية التي صاغها "هابرماس" في نظرية المجال العام، وكذا الإفادة من وجهات النظر الأخرى؛ كالنظرية النقدية وصناعة الثقافة، وتصورات "سامويل هنتجتون" في نظرية "صدام الحضارات".

واستندت الدراسة إلى فروض نظرية المجال العام التي قدمها "هابرماس" في محاولة فهم حدود الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي - بوصفها إحدى وسائل الاتصال الجديدة- في إتاحة الفرصة لمناقشة القضايا التي تشغل اهتمام الجميع، وتصعيدها من المستوى المحلي إلى النطاق العالمي مصحوبة بالحجج، والبراهين المؤيدة إياها؛ مما يوفر فرصة للإقناع، وهذا يعد مدخلاً نظرياً مهماً يمكن استخدامه في تحليل تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي على مستخدميها والتأثير -كذلك- في كيفية رؤيتهم العالم أجمع.

كما اعتمدت الدراسة على تفسير مدرسة "فرانكفورت" لمفهوم صناعة الثقافة ودوره في إدارة الوعي وتشكيله بما يتفق ومتطلبات النظام السائد، إلى جانب الإفادة من تصورات سامويل هنتجتون التي أعزت الصراع بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة إلى السيطرة على الناس، والأرض، والثروة، والموارد، والقوة النسبية؛ أي القدرة على فرض القيم والثقافة والمؤسسات الخاصة على جماعة أخرى.

المحور الأول: نظريات تشكيل الهوية

إن كثيراً من الباحثين الاجتماعيين، اعتبروا أن الهوية تتحرك على دوائر ثلاث متداخلة؛ الأولى: دائرة الفرد ضمن مجموعة واحدة، باختلاف هذه المجموعات، بحيث يتميز الفرد عن نويه من المجموعة نفسها بهوية خاصة، والثانية: دائرة المجموعة المتميزة ضمن الأمة، والثالثة: دائرة الأمة المتميزة بين الأمم الأخرى، ويمكن تصنيف نظريات تشكيل الهوية إلى ما يأتي:

١. تشكيل الهوية الفردية (نظرية التفاعلية الرمزية)

تجدر الإشارة هنا قبل العرض المفصل لنظرية التفاعلية الرمزية إلى نظرية "أريك إريكسون" حول الهوية الفردية، والتي تعد واحدة من أعرق المساهمات في هذا الموضوع، الذي ركز على نمو الأنا مبرزاً أهمية العوامل الاجتماعية، والنفسية، والبيولوجية في عملية النمو، وتكوين الشخصية، أي الهوية، وقد توصل إليها من خلال بحوث استمرت ثلاثة عقود،

والحقيقة أن "إريكسون" يمثل بذاته نموذجاً للدراسة، فقد حملته ظروفه من بلد إلى آخر، وعاش في عائلة متنوعة قومياً، وعاصر صراعات أوروبا زمن الحرب وما بعدها؛ ولهذا كانت حياته موضوعاً لدراسة مسارات التفاعل بين الفرد ومحيطه، في كل مرحلة من مراحل حياته.

ويرى إريكسون أن نمو الفرد يمر بثمانية مراحل عمرية، كل واحدة منها مبنية على سابقتها، وتتميز بتحديات خاصة بها: نفسية، واجتماعية؛ حيث تحاول الأنا، حلها وتجاوزها؛ كي يسير النمو بوتيرة طبيعية وعادية، وعند فشل الأنا في حل الأزمات المختلفة، أي إن لم يتخطاها الإنسان ويسيطر عليها فسوف تظهر كمشكلات في مستقبله، وقد تعرض لها بالتفصيل في كتابه "الطفولة والمجتمع"، وتعد المرحلة الخامسة (مرحلة المراهقة وبداية الشباب) هي مرحلة اكتساب إحساس الفرد بالهوية خلال ما يتم من تفاعلات اجتماعية.

وتبدأ المرحلة الخامسة -عادة- مع بداية مرحلة البلوغ، وتنتهي عندما يأخذ الشخص موقفاً محدداً من العالم الذي يعيش فيه ليصنع لنفسه هوية مميزة، أي في الفترة ما بين (١٢-٢٠) عاماً، وفيها ينشأ صراع بين تحقيق الهوية واضطرابها، وأكثر الناس تأثراً في هذه المرحلة لتشكيل الهوية هم الأقران، من المرحلة العمرية نفسها، وفي هذه المرحلة يحاول الشخص أن يجيب عن أسئلة متنوعة؛ مثل: من أنا؟ من أكون بالنسبة للمجتمع الذي أعيش فيه؟ ما المهنة التي أربح أن أحصل عليها في المستقبل؟ ما القيم والمعتقدات التي تنظم مسيرتي وتقودها؟ ما النمط العام للحياة الذي أفضله على غيره؟ ما طبيعة الجماعة التي أفضل الانتماء إليها والتعامل معها؟ وبسبب تغير ظروف الحياة وتعقيدها وكثرة العقبات التي قد تواجه الفرد فيها، فإن هذه المرحلة قد تمتد إلى ما بعد الثامنة عشرة لتصل إلى منتصف العشرينات، أي بما يكفي لتشكيل الهوية وتنمو الهوية رأسياً على ما تتوارثه الأجيال من أسلافها، وأفقياً على ما تكتسبه من معارف معاصرة من خارج نطاقها الثقافي، والاجتماعي (عبد المعطي وقناوي، ٢٠١٧: ٢٩٠).

مما تقدم يمكن القول إنه في ضوء أفكار إريكسون يُكتسب الإحساس بالهوية خلال مرحلة المراهقة وبداية الشباب، ذلك بالإرتكاز على عنصرين رئيسين؛ أولهما: أولهما اكتساب القدرة على العلاقة مع المحيط، وثانيهما: الإحساس بالاندماج في المجتمع؛ فالأول ضروري لأن الفرد يحتاج إلى تعريف نفسه للمجتمع المحيط به، فحين يسأل الناس شخصاً من أنت؟ فإنهم لا يقصدون عادة الاسم الذي يحمله؛ بل موقعه في شبكة العلاقات الاجتماعية، أي الدائرة

الصغرى التي ننتمي إليها ضمن الدائرة الاجتماعية الكبرى، والوظيفة التي نقوم بها ضمن هذه الدائرة. ولذلك لا يكتفي الفرد بذكر اسمه بل يضيف إليه المهنة، أو الهواية، أو المكانة. وحتى يعرف الإنسان نفسه فإنه يقدم وصفاً يتوقع قبوله من جانب المحيط، كتمهيد للاندماج فيه، وهذا يقودنا إلى العنصر الثاني، وهو حاجة الفرد إلى عالم ذي معنى يتيح له التمتع بقدراته والحصول على المكافأة المناسبة إزاء ما يفعل.

وفي هذه المرحلة قد يظهر ما يسميه "إركسون" بـ"أزمة الهوية" التي تحدث عندما يخفق المراهق في تنمية هوية شخصية بسبب خبرات الطفولة السيئة، أو الظروف الاجتماعية المحيطة؛ مما يؤدي إلى فشل الفرد في اختيار مهنة، أو مواصلة التعليم.

وفي هذا الصدد لا نستطيع أن نغفل إسهامات النظريات الاجتماعية التي عُنت بمفهوم الهوية، وبحثت في طريقة تشكيلها، ومن أهم هذه النظريات: نظرية التفاعلية الرمزية، ويعد عالم النفس الاجتماعي جورج ميد (١٨٨٠-١٩٤٩) أكثر أنصار التفاعلية تأثيراً، ويصف ميد مرحلتين عامتين في نمو الذات- المصطلح الذي راج بين التفاعليين في الستينيات بمعنى الهوية-هما: مرحلة اللعب الفردي، ومرحلة اللعب الجماعي، وتكون علاقة الطفل بالآخرين قبل هاتين المرحلتين علاقة تقليد دون إدراك واع بمعانى الأفعال (عبد الجواد، ٢٠٠٢: ٥٧).

وفي المرحلة الأولى يبدأ الطفل بتجريب أدوار مألوفة؛ مثل: الأب، أو المعلم، أو الطبيب، ويمثل "التظاهر" لدى الطفل أداة داخلية قوية للتعلم، ولكنها محدودة. وفي هذه المرحلة يحاول الطفل أن يقوم بأدوار آخرين وفي هذه المراحل المبكرة من التعلم يعرف الطفل بعض الأجزاء المهمة لكل، من دون أن يُلم بالكل إماماً كافياً، وتشهد المرحلة الثانية تقدماً مزدوجاً؛ فالطفل - بلغة ميد - لا بد له أن يلم باتجاهات الآخرين المشتركين في اللعبة أو الموقف، وربما يمارس الأطفال اللعب الجماعي بطريقة سيئة، لأنه لم يتكون لديهم وعى بمختلف الأدوار في الفريق، وبالتدرج يصبح الطفل أكثر وعياً من الناحية الاجتماعية؛ ليس بالألعاب فحسب، بل وبالمواقف الاجتماعية الأخرى، ومع ذلك فإن النمو المتكامل للذات يعتمد أيضاً على المقدرة على إدراك أن الجماعة والمجتمع يمارسان ضبطاً على سلوك أعضائهن، وبهذا المعنى أطلق ميد على الجماعة ككل مصطلح "الآخر العام"، وحينما يتعلم الطفل أن يأخذ في حسبان اتجاه الآخر، فعندها يصبح عضواً مندمجاً في المجتمع (عبد الجواد، ٢٠٠٢: ٥٨).

وفي هذا السياق يرى "هول" أن التفاعلية الرمزية هي أفضل مثال على فكرة الهوية الفردية، فهوية الفرد تتشكل فقط من تفاعل الفرد مع الآخرين، ونظرته تلك تتشكل جزئياً من خلال نظرة الآخرين أنفسهم لذلك الفرد، وإن الناس يستمرون في تفردهم (امتلاك فرديتهم)، - في نظر رواد التفاعلية- ولكنها ليست فردية متميزة كلياً عن المجتمع؛ فالهوية تعمل كجسر بين الفرد الاجتماعي والفرد الخالص، بامتلاك الأفراد لهوية معينة، هم إنما يتمثلون قيماً ومبادئ معينة تصحب تلك الهوية، فهي تسمح لسلوك الأفراد أن يكون مشابهاً في جانب الآخرين، وكذلك تجعل السلوك في المجتمع أكثر نمطية وانتظاماً (هارلمبس وهولبورن، ٢٠١٠ : ٩٧).

وبنظرة تحليلية لما سبق يمكن ملاحظة أن "ميد" انفق مع أريكسون في أن هوية الفرد تتشكل من تفاعل الفرد مع الآخرين من جهة، كما تتشكل من خلال نظرة الآخرين له، وأكدت التفاعلية الرمزية على العملية التفاعلية بين الفرد وجماعته من خلال اللغة، والرموز، والاشارات، والإيماءات؛ فلكي تتشكل الهوية الفردية يجب أن يتقن الفرد هذه الرموز.

٢. نظرية الهوية الاجتماعية (الجماعية)

للإنسان هوية فردية -شخصية-، وهوية اجتماعية، وترتكز الهوية الفردية على الخصائص الفردية مثل سمات الشخصية، بينما ترتكز الهوية الاجتماعية على العلاقات الجماعية، وكل منهما تقعان على طرفي متصل فتبرز الهوية الشخصية إذا كان التفاعل يتم بين أفراد، وتبرز الهوية الاجتماعية إذا كان التفاعل يتم بين جماعات (الشناوى، ٧).

ولا شك أن هناك أهمية لاختصاص كل فئة أو شريحة اجتماعية بثقافة نوعية أو فرعية توفر للعضو بها شعوراً بالهوية الخاصة بالفئة واعتزازاً، وسهولة في التعامل، ويفتح الطريق للتضامن أو التكافل الاجتماعي على مستوى هذه الفئة، كما أن هذا من شأنه أن يوفر للفرد قدراً من الأمن النفسي، وبأنه ليس وحده ولكن كل هذا لا بد أن يكون له مقابل من الفرد نفسه؛ من حيث المساهمة، والتعاون، والتأزر، والمدافعة؛ الأمر الذي تطلب تفسيراً لكيفية تشكيل الهوية الاجتماعية.

ويشير "ريجارد جنكز" أن الهوية الاجتماعية هي تصورنا حول من نحن ومن هم الآخرون، وكذلك تصور الآخرين حول أنفسهم وحول الآخرين، وتأتي في إثر عمليات التفاعل الإنساني (هارلمبس وهولبورن، ٢٠١٠ : ٩٧).

ويرجع الفضل إلى رمزين من رموز علم النفس الاجتماعي؛ هما هنري تاجفيل، وجون تيرنر في بدايات العقد السابع من القرن العشرين؛ إذ قدما أفكار نظرية الهوية الاجتماعية؛ لوصف العمليات المعرفية المتعلقة بالهوية الاجتماعية وكيف تؤثر الهوية الاجتماعية في السلوك داخل الجماعة، وكيف تدفع العمليات المعرفية الناس إلى تعريف عضويتهم في الجماعة، والعمليات التي تمكن الناس من تكوين هوية اجتماعية إيجابية من خلال الإغلاء من قيمة ومكانة الجماعة التي ينتمون إليها على الجماعات الاجتماعية الأخرى. وفي هذا السياق عرف "تاجفيل" الهوية الاجتماعية بأنها: "جزء من مفهوم الذات لدى الفرد يشترك من معرفته بعضويته للجماعة أو الجماعات مع اكتسابه المعاني القيمية، والوجدانية المتعلقة بهذه العضوية" (زايد، ٢٠٠٦: ١٢).

ويؤكد أصحاب هذه النظرية أنه من خلال التفاعل الاجتماعي تنشأ نواتج جماعية؛ مثل: القيم، والمعايير، والأفكار النمطية..... إلخ، والتي لا تحد من نشاطات الأفراد؛ ذلك أنها تُدمج داخل الفرد وتنتقل إلى الأفراد، وهذا يجعل من ظاهرة الجماعة أمرًا ممكن حدوثه؛ فسلوك الجماعة يحدث عندما يمتلك كل فرد التمثيلات التي تشتمل على سلوكيات الآخرين، وعلاقتهم (زايد، ٢٠٠٦: ٦).

وتحدد هذه النظرية ثلاث عمليات عقلية معرفية يتبعها الأفراد لتحديد وتصنيف عضويتهم داخل الجماعة هي: (الهاشمي، ٢٠٠٨: ٨-٩)

١. **التصنيف الاجتماعي:** فيها يصنف الأفراد أنفسهم إلى جماعات اجتماعية، أو فئات، وغالبًا يستند هذا التصنيف على القواسم المشتركة بين أعضاء الجماعة الاجتماعية الواحدة في تمايزها عن أعضاء الجماعات الاجتماعية الأخرى.

٢. **التوحد الاجتماعي:** فيها يدمج الشخص نفسه في هوية الجماعة، ويتوحد معها بتشرب تقاليد ومعاييرها؛ الأمر الذي يفضي به إلى التصرف بالطريقة التي يحدد بها أعضاء الجماعة طريقة التفاعل والتصرف داخلها، وتعتمد هذه العملية على عنصر انفعالي يعززها ويقويها؛ لذلك يتأثر التقدير الذاتي للشخص بمكانته الاجتماعية.

٣. **المقارنة الاجتماعية:** فيها يقارن الناس بين جماعتهم وبقية الجماعات الاجتماعية الأخرى، بناء على المكانة والوضع الاجتماعيين، وتتم هذه المقارنة بغرض تقدير الذات

الذي يتصور الشخص بموجبه أن مكانته الاجتماعية نتيجة انتمائه وعضويته في جماعة اجتماعية أفضل من أعضاء الجماعات الأخرى.

وفي أثناء عملية المقارنة يقوم الأفراد بعملية أخرى في غاية الأهمية أطلق عليها اسم " التمييز السيكولوجي" وتنقسم هذه العملية إلى جزأين؛ هما: التميز الإيجابي ويعني أن الأفراد يحركهم دافع هو رغبتهم في رؤية جماعتهم أفضل من الجماعات التي تشبهها، والتميز السلبي ويعني أن الجماعات تميل إلى تقليل الفروق بين الجماعات إلى الدرجة التي تبدو الجماعة عندها مفضلة في نظرها، ويطلق على هذه العملية بجزأيتها مفهوم "الإبداع الاجتماعي" (زايد، ٢٠٠٦: ١٥) .

مما سبق وبحسب مبادئ نظرية الهوية الاجتماعية، فإن الهوية تتشكل في عمليات ثلاث؛ أولها: "عملية التصنيف الاجتماعي" والتي تركز على أوجه التشابه بين الناس وتضعهم في مجموعة، وبين الاختلافات بين الناس وتضعهم في مجموعة أخرى تبعاً للظروف الاجتماعية، ثانيها: عملية " التوحد الاجتماعي" وفيها يتم تحديد أنفسنا كأعضاء داخل المجموعة من خلال الهوية والتصرفات التي تعتقد المجموعة أنها متفقة معها، والتي يجب على كل منتمي لها تبنيها، وبعد ما نقوم بتصنيف أنفسنا ضمن مجموعات، ونحدد الهوية الاجتماعية لكل مجموعة تأتي العملية الثالثة والأخيرة: وهي " المقارنة الاجتماعية بين المجموعات"، وتتضمن عملية الإبداع الاجتماعي فالجماعات التي تدرك أنها ذات مكانة مرتفعة في نواح معينة تختار هذه النواحي لتكون أساساً للمقارنة بينها وبين غيرها، والجماعات ذات المكانة المنخفضة تسعى لتقليل الفروق في تلك النواحي أو تختار نواحي أخرى لتكون أساساً للمقارنة، وهو ما يُشعرنا بالثقة، والفخر، وحب الانتماء للمجموعة.

المحور الثاني: النظريات الموجهة لدراسة الانتشار الثقافي للثقافات الوافدة

١. نظرية المجال العام:

ظهرت نظرية المجال العام كنظرية اجتماعية وسياسية على يد جورجين هابرماس، الذي يُعد أهم رواد مدرسة فرانكفورت (النظرية النقدية)، وأحد أقطاب حركة الإصلاح الألمانية النقدية (١٩٥٠ - ١٩٧٣) في كتابة التحول البنوي للمجال العام الذي كُتب بالألمانية عام ١٩٦٢، وترجم إلى الإنجليزية في عام ١٩٨٩، ففي إطار التغيرات السياسية والاجتماعية الكبرى التي شهدتها أوروبا في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر بإنجلترا

وفرنسا وألمانيا، ومع تطور الرأسمالية في أوروبا الغربية قام هابرماس ببناء نظريته المعروفة باسم " المجال العام "، والتي تركز على نشأة وتكوين الرأي العام من خلال حوار يتجمع فيه الأفراد لتشكيل هيئة عامة دون حساب للفروق الاجتماعية بينهم (عبد القوي، ٢٠٠٩: ١٥٥٦).

ويُعرف " هابرماس " المجال العام بأنه شبكة اتصالية في مجتمع افتراضي ليس من الضروري أن يتواجد في مكان معروف أو مميز، ويتكون من مجموعة من الأفراد لهم سمات أو اهتمامات مشتركة مجتمعين مع بعضهم دون أية قيود أو إجبار يتفاعلون مع بعضهم على قدم المساواة حول قضايا ذات اهتمام مشترك حيث يتحدثون عن الشؤون العامة والتي يمكن الوصول فيها إلى موافقة عامة على قيم ومعايير تعمل كميكانيزمات لحل المشكلات الاجتماعية، وهو المجال الذي يتشكل فيه الرأي العام دون حساب لما بينهم من فروق الاجتماعية (منصور، ٢٠٠٢: ٢٥٣).

- وحدد هابرماس سمات أساسية لتعريف المجال العام، وهي (عبد اللطيف، ٢٠١٩: ٦٥):
- المشاركة فيه مفتوحة للجميع بحيث يسمح للأفراد بتقديم أي موضوع، والتعبير عن آرائه، واتجاهاته، ورغباته وحاجاته.
- مساواة مواقع وأدوار الأطراف المشاركة دون النظر إلى أوضاعهم الاقتصادية، والاجتماعية.
- كل الموضوعات المطروحة للنقاش تأخذ مساحة لها في المجال، إذ يسمح لكل شخص بطرح أسئلة عما يشاء من موضوعات.

ووفقاً لهذه النظرية؛ فإن المجال العام يتوقف على مجموعة من العوامل؛ هي مدى الوصول أو الإتاحة العالمية كلما أمكن، ودرجة التحكم الذاتي؛ حيث يجب أن يكون المواطنون أحراراً، ويتخلصوا من السيطرة، والهيمنة، والإجبار؛ فكل الأفراد يشاركون غيرهم على قدم المساواة في سياق اجتماعي ملائم، ولقد ساهم توافر مواقع الشبكات الاجتماعية في ظهور مجال اجتماعي عام جديد يمارس خلاله الأفراد حريتهم في الحوار حول الشؤون العامة، ونشر الأفكار، وتبادل المعلومات؛ مما يسفر عن تحد لتدفق الأفكار، والاتجاهات، والقيم، والأنماط السلوكية.

وتقوم نظرية المجال العام على محاولة فهم حدود الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال في إتاحة النقاش العام، وبلورة توافقات تعبر عن الرأي العام النشط ممثلة في المدونات،

والمنتديات، ومجموعات النقاش الاجتماعي؛ بغية تنمية المشاركة العامة وهناك مجموعة السمات الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي جعلتها مجالاً عاماً مفتوحاً بشكل أكبر أمام الأفراد للتعبير عن أنفسهم بحرية تامة وأبرزها: تفاعلية الوسيلة؛ إذ أصبح الاتصال بين الأفراد أقرب إلى الاتصال الشخصي، والطبيعة اللاتزامنية للوسيلة الاتصالية؛ أي أن مواقع التواصل الاجتماعي تسمح للأفراد بتبادل المعلومات والأفكار في الأوقات التي تناسبهم، كما أن وسائل الاتصال الجديدة تنسجم بالطابع الدولي؛ إذ تخطت حدي الزمان، والمكان، وأوجدت مجتمعات افتراضية ذات نظم خاصة تخطت تقاليد المجتمعات التقليدية، وأعرافها، وقيودها (عبد المقصود، ٢٠١٠: ١٣٢).

٢. النظرية النقدية وصناعة الثقافة

من المعروف أن لوسائل الإعلام دوراً كبيراً في تغيير القيم، والاتجاهات، وحتى طرائق التفكير، خاصة مع ظهور شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني التي ساهمت في نقل الإعلام لآفاق غير مسبوقه لينقلها إلى مدى أوسع وأكثر شمولاً، فيما يُعرف بـ "الإعلام الجديد" ليشمل دمج وسائل الإعلام التقليدية (الكلمة المنطوقة، والكلمة المطبوعة، والأفلام، والموسيقى)، مع القدرة التفاعلية للكمبيوتر، وتكنولوجيا الاتصالات، وتطبيقات الثورة العلمية التي شهدتها مجالاً: الإتصال والإعلام؛ مما يعني أن وسائل الإعلام قد تغلبت على الحيز الجغرافي، ولم تعد - في ذاتها - أدوات لنقل المعلومات فحسب، بل أدوات لتوجيه الأفراد، والجماعات وتكوين مواقفهم الفكرية والاجتماعية، وهنا تظهر خطورة الثقافة المتدفقة التي تنبثها شبكات الإعلام الدولية، والتي غالباً ما تسيطر عليها القيم الغربية التي لا تتناسب - بأي حال من الأحوال - مع قيمنا المجتمعية البشرية الأصيلة.

وما يعنينا في هذا الجانب هو التأكيد على تأثير وسائل الإعلام كأداة لتشكيل الوعي، وقد سبقت مدرسة فرانكفورت في دراسة ذلك التأثير من خلال صوغ مفهوم صناعة الثقافة؛ لتوضيح تأثير وسائل الإعلام على ثقافة الجماهير؛ حيث استخدمه المنظر النقدي "ثيودور أدورنو" في الفصل الأخير من كتابه "جدل التنوير" المنشور في عام ١٩٤٧ مميّزاً بين مفهومين: صناعة الثقافة، والثقافة الجماهيرية، والتي تفترض أن الجماهير تتحمل المسؤولية عن الثقافة التي يستهلكونها، وهذا يتحدد من خلال تفضيلات الجماهير بأنفسهم، وقد ذهب أدورنو إلى أكثر مما ذهب إليه منظرو الثقافة الجماهيرية؛ حيث عد هذه الثقافة مفروضة

على الجماهير فرضاً؛ دون أن يدركوا ذلك، كما أكد أن صناعة الثقافة نشأت من خلال الاتجاه إلى الربح، وتطورت من خلال قانون السوق، والتزام المستهلك بالتكيف مع المنتجات الثقافية بالإضافة إلى الاندماج مع الأوضاع والأشكال القائمة من الوعي من خلال مجموعة من العناصر الممثلة في الإذاعة، والسينما، والإعلان، والصحف، والأشكال الأخرى لثقافة الإعلام. (W. Adorno: 1975, 12)

وحول مظاهر صناعة الثقافة أشار كل من هوركهايمر وأدورنو في مؤلفهما "جدل التنوير" إلى أن الثقافة أصبحت - في ظل الفاشية والرأسمالية الصناعية الحديثة - صناعة، وأن التكنولوجيا جعلت من صناعة الثقافة أداة لتحقيق السيطرة والتحول نحو النمطية (صوغ نظام موحد)؛ فالثقافة أصبحت منتجاً مثله مثل غيره، يُصاغ للجماهير من أجل الإستهلاك، ووفقاً لغاية محددة فتعمل صناعة الثقافة - من خلال ما تقدمه - على دمج الأفراد في المجتمع؛ إذ تعمل على دعم ما هو قائم دون تغيير (عبد الحميد، ٢٠٠٥، ٤٢٦).

ويشير أدورنو إلى أن الثقافة الجماهيرية التي تطورت بصورة عفوية هي مشكلة في ذاتها؛ لأن الجماهير في الواقع لا يعدون أفراداً مستقلين، بل أفراداً مدفوعين بتبعيتهم الاقتصادية، وبشروط العمل السائدة في المجتمعات الاستهلاكية؛ فهم ضحية لما يتم عرضه عليهم وبناء على ذلك يتقبلوا ما يعرض عليهم دون إبداء أية معارضة أو مقاومة، وفي ظل ذلك الوضع يضطر المستهلكون من الجمهور إلى استهلاك ما يقدمه له المنتجون؛ فلا يتوقع أن يكون هناك تفكير مستقل؛ إذ يملى المنتج الثقافي طريقة التفكير، وردود الفعل، فما يقدم من خلال وسائل الإعلام غير معني بتنمية روح التجديد، والإبتكار، والعقل الناقد لدى عقول أفراد المجتمع. (عبد، ٢٠٠٢: ١٩٧)

وفي هذا السياق أوضح ماركيز موقفه من دور الإعلام الجماهيري في تشكيل حاجات الأفراد وطموحاتهم؛ إذ أوجدت الثقافة شكلاً جديداً من أشكال السيطرة داخل المجتمعات عن طريق تنمية الوعي الزائف من خلال استخدام وسائل الإعلام للغة البعد الواحد، وتقييد الفكر الناقد، والمعارض، والمناقشات الحرة. وعليه، فإن مفهومات مثل: الديمقراطية، والحرية، والمساواة، تستخدم في البلدان الرأسمالية لدعم المجتمع الطبقي واللامساواة، بينما مفاهيم أخرى مثل الاشتراكية وديمقراطية العمال يتم استخدامها في البلدان الشيوعية، وذلك لدعم سيطرة ديكتاتورية الحزب (عبد، ٢٠٠٢: ١٩٩).

وقد أكد "هابيرماس" سيطرة وسائل الإعلام على عقلية الأفراد واتجاهاتهم، وأطلق على ذلك "المجتمع المدار بطريقة كلية" ويتفق ذلك مع رأي "كارل بوبر" الذي خلص إلى اعتبار الإعلام الحديث مضرًا بالديمقراطية، ولا يعمل على نشرها، وتعميقها. وقد تبلورت - في هذا السياق - نظرية "الإمريالية الإعلامية" التي أسسها "هربر تشيلر"، والتي يقصد بها استخدام قوة التأثير الإعلامي؛ من أجل غرس القيم والعادات والنزعات الإستهلاكية كثقافة وافدة على حساب الثقافة المحلية، التي يلعب فيها - التأثير الإعلامي - دور أداة القهر التي تسعى من خلالها النخبة لتضليل عقول البشر، وتطويع الجماهير لأهدافها الخاصة (عوض، ٢٠١٣: ٣٠).

إن لوسائل الإعلام - في ضوء ما تقدم - تأثيرًا ملحوظًا في غرس القيم الاجتماعية، والمعايير الثقافية، وإعادة تشكيل سلوكيات الأفراد، واتجاهاتهم وفي ظل ما نعيشه اليوم من انهيار وسائل الإعلام المحلية التي تقوم بتزييف الوعي وإفساد العقول، وما تمتلكه وسائل الإعلام في ظل ثورة المعلومات - من طبيعة كونية تستهدف الجمهور في الزمان والمكان الذي تريد الأمر الذي يترتب عليه الترويج لبعض القيم التي لا تتناسب مع مجتمعنا كما أنها تُوظف لنقل الأفكار والمعتقدات الغربية من خلال ما يُعرض لأفراد المجتمع.

٣. نظرية صدام الحضارات:

جاءت أولى إرهاصات هذه النظرية في عام ١٩٩٣ على يد "صامويل هنتجتون" بعنوان "صدام الحضارات" وقد أثارت جدلاً لقرابة (٣) سنوات، والتي تفترض - ضمناً - أن المصدر الأساسي للصراع في العالم الجديد لن يكون أيديولوجياً، أو اقتصادياً، بل صراعاً ثقافياً، فالصراعات الأساسية في السياسة الدولية ستقع بين دول وجماعات صاحبة حضارات مختلفة. وتفترض هنتجتون أن العالم سوف يتشكل من سبع أو ثماني حضارات كبرى (الغربية، واليابانية، والإسلامية، والهندوسية، والكونفوشوسية الصينية، والأرثوذكسية السلافية والأمريكية اللاتينية)، ويُحتمل أن تنضم لها الحضارة الأفريقية، وتعد الهوية الثقافية التي تفصل تلك الحضارات هي سبباً رئيساً للصراعات في المستقبل (مقري، ٢٠٠٤: ١٦).

وتتطلب نظرية صراع الحضارات من عدة منطلقات فكرية نوردها فيما يأتي)

هنتجتون، ١٩٩٥: ١٢-١٦):

- تختلف الحضارات عن بعضها البعض بفعل عوامل: التاريخ، واللغة، والثقافة، والتقاليد، والأكثر أهمية عامل الدين.
 - أن عملية التحديث الاقتصادي، والتغير الاجتماعي في مختلف أنحاء العالم تنزع الناس من هوياتهم المحلية، كما أنها تضعف الدولة القومية كمصدر للهوية.
 - استطاعة الغرب أن يكسب العالم ليس فقط بسبب تفوق فكره، أو قيمه، أو دينه؛ وإنما بسبب تفوقه في تطبيق العنف المنظم.
 - العلم الحديث والتكنولوجيا يتطلبان استيعابًا للعمليات الفكرية التي تصاحبهما وكذا الأمر بالنسبة إلى المؤسسات الفكرية؛ لأن المضمون يجب أن يتماشى مع الشكل الأمر الذي يتطلب الاعتراف بهيمنة الحضارة الغربية؛ حتى يمكن التعلم منها.
 - قبول التحديث والتغريب أمر ضروري، ومرغوب، وأن المجتمع لا بد له أن يتغرب لكي ينجح تحديثه؛ مما يعني التخلص من الثقافة المحلية المعارضة للتحديث.
- وجدير بالذكر أن " صمويل هنتنجتون" لم يكن هو أول من زعم وجود صراع بين الحضارات، فقد سبقه الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" الذي أكد صراحة - في كتابه " الفرصة السانحة" أو "انتهزوا الفرصة"، أن العالم الإسلامي - بعد انهيار الاتحاد السوفيتي - هو العدو المستقبلي للغرب، وكرر المقول نفسه الأمين العام سابق لحلف شمال الأطلسي، ثم تلاه فرانسيس فوكوياما الأمريكي من أصل ياباني الذي تحدث عن قرب نهاية التاريخ وانتصار الحضارة الغربية على العالم الإسلامي، وإن على الغرب - في ضوء القول السابق - أن يعمل على تفوقه العسكري، والاقتصادي، والتكنولوجي على الصين والدول العربية والإسلامية بالصورة التي تمكنه من قهرها، وتحجيمها إلى أقصى حد، كما أن عليه أن يجتهد في احتواء الحضارات الأخرى، وبخاصة الحضارتين: الإسلامية، والصينية بانتشار الثقافة الغربية حتى تتحقق فكرة سيطرة الغرب سيطرة نهائية (القطار، ١٩٩٧: ١٥٤).

وتشير إحدى الدراسات - في هذا الصدد - أن الخوف من الإسلام، وعده عدوًا للحضارة الغربية، وللحضارات الأخرى، صار قائمًا على أساس نظرية متكاملة، لها جذور تاريخية قديمة، اكتملت وتبلورت على يد "صمويل هنتنجتون" أستاذ الدراسات الدولية في جامعة هارفارد، وتعد هذه النظرية مخطط كبير لحرب شاملة على الحضارات غير الغربية، والتي

يمكن وصفها بالحرب الباردة التي يستخدم فيها الغرب المؤسسات الدولية، والتحالفات الحضارية؛ لإضعاف من يتصورهم خصومًا حضاريين إلا أن تحقيق أهداف هذه الخطة لا يمكن أن يتم إلا عبر حروب حقيقية (مقري، ٢٠٠٤: ١٦).

وقد ثارت ثائرة معظم النظم العربية على نظرية صدام الحضارات وخاصة حين طُرحت بوصفها تكريسًا للهيمنة الغربية العولمية على العالم العربي والإسلامي وتأكيدًا على مصطلح "الإرهاب الإسلامي والعربي" (عمر، ٢٠١٥: ٦٣)

ويمكن الخلوص - في ضوء ما عرض آنفًا من نظريات - إلى جملة من النقاط:

- يعد الانتشار الثقافي واقعًا لا خيارًا؛ وذلك لعدد من العوامل، أهمها: تطور وسائل الإعلام، والاتصال، والذي جعل العالم موصولًا ببعضه كقرية كونية صغيرة.
- المنافسات والصراعات بين الدول غير مقصورة على الصراع العسكري فالغرب يبذل قصارى جهده مستخدمًا شتى الوسائل لفرض سيطرته على ثقافات الشعوب من خلال احتوائها أو قهرها.

- الانتشار الثقافي عملية مقصودة تهدف إلى تشكيل وعي الأفراد؛ لذا لا بد أن نكون على استعداد لإعادة النظر في أفكارنا المسبقة في مقابل الثقافات الوافدة لنخرج من حالة الجمود، ونعيش حالة النهضة دون الانقياد إلى الثقافات الوافدة حتى لا نفقد هويتنا الثقافية.

ثانيًا: التحديات المعاصرة المؤثرة في الهوية الثقافية

(١) الاستقطاب والهيمنة:

تشكل مفهوم الاستقطاب بعد الحرب العالمية الثانية، حين انقسم العالم إلى معسكرين؛ الأول: يدور حول القطب الأمريكي، والثاني: حول القطب السوفيتي، وصارت الحروب تتحول إلى بؤر توتر صغيرة، أما الحرب الكبرى فهي الحرب الباردة، التي أخذت أشكالًا أخرى، بعد المتغيرات العنيفة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، لعل أهمها الزلزال السوفيتي الذي أنهى سيطرة أحد هذين القطبين، وانهارت معه منظومة الدول الاشتراكية، والأهم من ذلك حالة صراع مرهونة بعلاقات دولية، صار فيها الاستقطاب متجهًا إلى قطب واحد مهيمن هو الولايات المتحدة الأمريكية، بما يعني ذلك ترافق الاستقطاب مع التقنية، والمعلوماتية، والاتصالات، والعلم، ولا شك في أن سلطان الثروة والمعرفة يفوق السلاح التقليدي أضعافًا مضاعفة، فهما يتبادلان الأدوار، ويتكاملان فيما بينهما.

(٢) التبعية الثقافية:

الواقع أن منظري مدرسة التبعية لا يجمعون على تعريف واحد لظاهرة التبعية، وهو ما قد يُعزى إلى طبيعة الظاهرة ذاتها، وتعدد صورها، وأشكالها، ولكن يُجمع هؤلاء الكتاب على شمول ظاهرة التبعية وتعدد جوانبها: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية. وبرغم تعدد وتنوع التعريفات التي طرحتها مدرسة التبعية، وكتابها؛ فإنه يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين يحاول كل منهما الكشف عن بعض جوانب الظاهرة؛ إذ ينظر الاتجاه الأول إلى التبعية على أنها علاقة بين اقتصادين أحدهما مسيطر والآخر تابع، أما الاتجاه الثاني فهو يعد التبعية تعبيراً عن مجموعة من البناءات أو التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم أهداف السيطرة الرأسمالية (عبد الرحمن، ١٩٨٤: ٢٩).

ومن أبرز التعريفات التي تنتمي إلى الاتجاه الأول التعريف الذي قدمه الاقتصادي البرازيلي "دوس سانتوس"؛ إذ يرى أن التبعية علاقة تشابك بين اقتصادين يتوسع أحدهما (الطرف المسيطر) ويواصل نموه الذاتي، في حين لا يمكن الطرف الآخر (التابع) من تحقيق ذلك إلا كانعكاس لهذا التوسع أي يتوقف نمو أحدهما (التابع) على توسع الآخر (المسيطر). الموسوي، ٢٠٠٨: <https://almerja.com/reading.php?idm=128949>. ومن الواضح أن أنصار هذا الاتجاه الذين ينظرون للتبعية كعلاقة مسيطرة من ناحية، وخضوع من ناحية أخرى، يولون أهمية كبرى للعوامل الخارجية.

أما الاتجاه الثاني - ويتزعمه عالم الاجتماع البرازيلي فرناندو كاردوشو - يرى أن ظاهرة التبعية لا يمكن إرجاعها إلى علاقات الاستغلال والقهر الخارجية فحسب، بل تتبع من التوافق بين صالح الطبقات المسيطرة المحلية والدولية، كما تتحداها - من الناحية الأخرى - المجتمعات والطبقات الواقعة تحت السيطرة. إن ظاهرة التبعية - في نظر كاردوشو - هي علاقة تاريخية متغيرة ولذلك فإن بنائها وتعبيراتها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في حالة تحول دائم، ولهذا يرفض كاردوشو وضع تعريف جامع مانع لظاهرة التبعية، ويرى أن هناك ضرورة لاكتشاف الصلة بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى ظهور التبعية، وتحليل التغيرات السلبية والإيجابية التي تطرأ على العلاقة بينهما، والتي تنتج غالباً عن تناقضات المصالح بين الطبقات الحاكمة المحلية، وبين حلفائها من القوى الأجنبية (الربيعي، ٢٠٠٩: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163170>).

وفيما يتعلق بالتبعية الثقافية فهناك شبه إجماع بين الكتاب على تشخيص جوهر التبعية الثقافية في العالم الثالث، وإرجاعها إلى عوامل تاريخية تتعلق بالسيطرة الاستعمارية الغربية، مضافاً إليها المحاولات المستمرة للولايات المتحدة في المرحلة المعاصرة للسيطرة على ثقافات العالم الثالث وإخضاعها لصالح السوق الرأسمالي العالمي، وتستعين - في تحقيق ذلك - بقدراتها الإعلامية الضخمة، من خلال وكالات الأنباء الغربية والأقمار الصناعية، علاوة على إمكاناتها الهائلة في مجال تكنولوجيا الاتصال، والنشاط الأخطبوطي للشركات متعددة الجنسيات، ووكالات الإعلان الدولية.

مما سبق يمكن تحديد عناصر التبعية الثقافية في أربعة عناصر متداخلة، الأول: الجانب الفكري أو الأيديولوجي، وما يعنيه هذا من تأقلم وليس التحرر من واقع التبعية، الثاني: الجانب السلوكي والممثل في نشر النزعة الاستهلاكية الترفيحية، والتي تؤدي إلى زيادة استيراد السلع المصنعة من الدول الرأسمالية، الثالث: الجانب العلاقتي والاجتماعي، والمتجسد في تحكم الطبقات الحاكمة في عملية الانتاج الثقافي، وتسخير المؤسسات الرسمية لنشر الثقافة الاستهلاكية، أما الرابع: العنصر التقني، والذي يعني تعاون المؤسسات الاحتكارية المتحكمة في مصادر المعلومات، والأنباء، ومراكز التعليم مع الطبقة الحاكمة في نشر ثقافة رأسمالية تجارية وتغريبية (عبدالله، ١٩٨٦: ٢٣).

وعليه، يمكن القول إن مفهوم التبعية يتجاوز الفهم المبسط والشائع لها بوصفها اعتماداً واتباعاً خارجياً ولكنها تعني احتواء بعض الدول في النظام الرأسمالي العالمي؛ مما يولد بنى اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية مشوهة، وذات قوانين وآليات داخلية تعمل على ترسيخ الهيمنة الأجنبية. ومن المعروف أن التبعية الثقافية والإعلامية أخطر من التبعية الاقتصادية، لأن الأولى تتجه إلى رهن الإرادة القومية والوطنية، بما في ذلك استتباع القرار القومي والوطني الذي ينبغي أن يكون مستقلاً لهيمنة المركز، وعلى رأسه الولايات المتحدة.

(٣) العولمة:

تختلف - في ضوء اختلاف زوايا النظر - تعريفات العولمة بين المفكرين؛ إذ يركز البعض على الجانب الاقتصادي لخطورته على زيادة الفقر، وسيطرة المؤسسات الدولية الكبرى، والشركات متعددة الجنسيات، وضمحلل المؤسسات الصغرى من جهة، أو

لإيجابياتها في انفتاح الأسواق، وإزالة الحواجز بين الدول، وحرية انتقال الأيدي العاملة من جهة أخرى، ومنهم من يركز على الجانب الثقافي، ومنهم من يضع لها مفهوماً شاملاً. ويمكن القول إن العولمة ظاهرة اجتماعية تطبع المجتمع أجمع بطابعها: الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي ... وهي مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، التي تحاول من خلاله نشر مجموعة القيم: السياسية، والاجتماعية، والثقافية، فضلاً إلى سعيها إلى التجديد والابتكار، وهي باختصار - التداخل الواضح لأمر الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والثقافة، والسلوك دون الاكتراث للحدود السياسية للدول أو الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة (ليلة، ٢٠٠٣: ٥٣) وعليه فالعولمة ظاهرة تتداخل فيها عدة أمور كالاقتصاد، والثقافة، والاجتماع، والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله؛ مما يلغي الحدود السياسية للدول، هادفة إلى جعل نمط الحياة والثقافة عالمياً.

مما سبق يمكن القول إن العولمة ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، لا تقتصر على البعد: السياسي، والاقتصادي، والتكنولوجي، بل تتعداها لتشمل البعد الثقافي ويلحظ في ضوء ما تقدم أن البعد الاقتصادي حاز جانباً كبيراً من اهتمام الباحثين، وهو ما قد يُعزى إلى أن بداية الحديث عن العولمة كظاهرة بدأ في البعد الاقتصادي قبل أن ينتقل إلى باقي الأبعاد الأخرى؛ سواء السياسية، والثقافية.

وتظهر التجليات الاقتصادية للعولمة في نمو وتعميق الاعتماد المتبادل والنظم الاقتصادية التي تظهر في وحدة الأسواق المالية، وعمليات الإنتاج والتسويق، وفي تعميق التبادلات التجارية، وبرزت هذه المظاهر من خلال التكتلات الاقتصادية العالمية، ونشاط الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية الاقتصادية؛ كالبنك الدولي، ... وغيره، وعلى المستوى السياسي يُعد سقوط الشمولية، والسلطوية، والنزوح إلى الديمقراطية، والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان من أبرز التجليات السياسية للعولمة (يسين، ١٩٩٩: ٣٠).

هذا ويعد البعد الثقافي أكثر الأبعاد خطورة من الأبعاد الأخرى، وأقوى التحديات التي تنجم عن العولمة؛ لأن العولمة الثقافية تمثل قناة من قنوات انتشار الأفكار؛ لذا تعددت وجهات النظر حول تأثير العولمة على الهوية الثقافية كما يأتي:

• **الاتجاه الأول:** يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن الانتشار الثقافي يمثل محاولة لصوغ ثقافة كونية تتضمن قيم ومعايير دولة المركز، وسيطرتها على بقية الثقافات الأقل قوة؛ بهدف ضبط

سلوك الدول والشعوب؛ فضلاً عن سيطرة الصورة السمعية والبصرية في ظل العولمة لتنميط الوعي والإدراك، وتزايد وسائل الاتصال التي تروج إلى أفكار مماثلة، يؤدي إلى قمع التعددية الثقافية بمعناها الحقيقي، كما أن العولمة الثقافية تؤدي إلى تكريس الثنائية؛ إذ تستطيع فئة معينة وهي النخبة التعامل مع منتجات العولمة الثقافية بحكم إتقانها للغات الأجنبية، أما عموم الشعب فهم في عزلة؛ لذا يرى البعض أن العولمة أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم وهي نفي للآخر؛ فالعولمة تفرض أنماطاً ثقافية معينة تحت دعاوي، وحجج مختلفة؛ مثل: عالمية الثقافة، والقيم العالمية، وغيرها من المصطلحات والمسميات (ياقوت، ٢٠١٤: ٩٤، ١٠٤). ومن الواضح أن أصحاب هذا الاتجاه يستندون في تعريفهم ذلك - إلى نظرية صدام الحضارات إذ أشار هنتجتون إلى أن محور الصراع بين الدول هو صراع ثقافي، وسوف تسود الثقافة الأقوى.

ويسوق أصحاب هذا الاتجاه الأدلة التي تؤكد رأيهم من خلال هيمنة الغرب؛ لا سيما أمريكا، وسقوط المعسكر الشرقي. ويعد التصريح بأنها أمركة تصريحاً صريحاً باعتبارها المؤثر الأقوى، وقد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" إلى أن جوهر العولمة هو النمط الأمريكي، وذلك بقوله: "إن القرن القادم سيشهد انتصار القيم الأمريكية، وأنماط العيش والسلوك الأمريكي"، وهو ما أكده آخرون بوصفهم العولمة الصيغة المهيمنة للأمركة التي تتجلى في ثلاثة مظاهر (سيادة اللغة الإنجليزية كلغة التقدم والاتجاه نحو العالمية، وسيطرة صناعة السينما بثقافتها الضحلة وإمكاناتها الضخمة، وانتشار النمط الاستهلاكي في أنواع الغذاء السريع) (المنير، ٢٠٠٠: ١٤٦). وتأخذ هذه الهيمنة أبعاداً: عسكرية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية؛ فهي تستهدف كل البنى: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

والعولمة - في هذا المنظور - ذات طابع إجتياحي؛ إذ تقوم على انتشار نمط واحد من السلوك، فالغرب يريد سيادة نمودجه، وثقافته، وسلوكياته، وقيمه، وأنماطه، واستهلاكه على الآخرين (العطوي، ٢٠٠٨: ٢٢٥)؛ بغية إنتاج نمط ثقافي موحد وفق إرادة القوة المهيمنة، ويدعم ذلك وجود ثلاث آليات ممثلة في التدفق الثقافي العالمي الغزير الذي أدى إلى إضعاف الثقافات الصغيرة وصعوبة التحكم فيها، بالإضافة إلى عجز الثقافة الوطنية وصعوبة منافسة ثقافة العولمة الارتقائية، فضلاً عن ظهور مجموعة وسائل وروابط تهدف إلى إيجاد معايير للعبور إلى الثقافة العالمية وتفرض القبول وعدم المقاومة؛ كونها حتمية.

وتؤثر العولمة -ووفقاً لآراء منظري هذا الاتجاه- سلبياً في الطرف الضعيف الواهن، لافتقاره - وبخاصة دول العالم الثالث النامي- إلى الفعالية، فهو- في مجال الاقتصاد والمال- مستهلك للمنتجات الأقل قيمة، ويتفاقم التأثير السلبي في مجالات العلم والتقنية والمعلوماتية والاتصالات؛ لأنها لا تنتج، أو لا تمثل مشاركتها في الإنتاج العالمي نسبة تذكر، وهذا يعني أن الخاسر في العولمة هو الأضعف في حلقة الإنتاج، ليكون في النهاية مستهلكاً، متلقياً، مستلب الإرادة والفاعلية.

● **الاتجاه الثاني:** يرى مؤيدو هذا الاتجاه أنه لا وجود لما يسمى بالغزو الثقافي، أو الغزو الفكري، أو الاختراق الثقافي، وخير مثال على ذلك دولة العولمة ذاتها؛ فرغم من أنها تروج لثقافة واحدة؛ فإن الجاليات الموجودة لا تزال محتفظة بهوياتها وعاداتها منذ مئات السنين، فضلاً عن أن مصطلح الغزو أو الاختراق يعد غير ملائم لطبيعة العصر؛ إذ إنه لا يوجد من يحول دون دخول ثقافة لدولة أخرى حتى تستخدم هذه المصطلحات، فالأجواء المفتوحة بعد الثورة العلمية التكنولوجية جعلت الأخبار أو المعلومات تسقط كالأمطار؛ لذا فالملائم استخدام مصطلح "الإسقاط الثقافي" (الشرقاوي، ٢٠٠٤: ٤٤). إن التقدم الهائل في وسائل الاتصال والإعلام أسهم في إلغاء حدود الزمن والمسافات بين الدول، وتطور وسائل الاتصال الإلكترونية تطوراً لافتاً للانتباه، مكن معظم شعوب العالم من استخدام تقنية الإنترنت والقنوات الفضائية؛ مما أدى إلى تقاربها ثقافياً واجتماعياً من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والتي استقطبت عدداً لا يحصى من المشتركين، ومن كل الفئات الجنسية والعمرية، ويمكن القول إن الثورة التكنولوجية قد ساعدت على جعل العالم قرية كونية صغيرة تتبادل فيها المعلومات، والمصالح في أقل وأسرع وقت؛ الأمر الذي جعل بعض الباحثين يطلق على ظاهرة العولمة اسم "الابن الشرعي لثورة المعلومات".

ويُعد التنوع الثقافي - في نظر مؤيدي هذا الاتجاه - شرطاً أساسياً للإنسانية، وهو نتيجة حتمية لتعدد الحضارات وثقافاتنا منذ أقدم العصور، مما يعني أن الحديث عن النمط الأحادي للثقافة يظل حديثاً بدون جدوى، وهو ما يؤكد "محمد عابد الجابري" بنفيه وجود ثقافة معولمة؛ فالعالم زاهر بالتنوع الثقافي، وأي محاولة تسعى إلى إلغاء الخصوصيات المحلية، وإحلال محلها خصوصيات كونية لا يمكن أن تدخل إلا في إطار المستحيل؛ لذلك يجب الإيمان أن العلاقات الدولية في المجتمع الدولي لا يمكن أن تتبع إلا من منظور التنوع الثقافي، وأن

حوار الثقافات ضرورة استراتيجية عالمية، تتطلب التكافؤ والمنافسة، والاعتقاد بحق الآخر في امتلاك خصوصيات تتسجم مع وضعه العقائدي، والاقتصادي، والسياسي، والمذهبي، والابتعاد عن الأحكام الجاهزة غير الخاضعة للتمحيص، بل ورفض كل دعوة عنصرية تستند إلى مفهوم التفوق الثقافي الذي يجعل للحوار شكلاً رأسياً يجسد منطق المتفوق والمتفوق عليه، والاعتماد على الحوار القائم على أسس الحجة والبرهان (هاشم، ٢٠١٥: ٣٢٥).

وبتحليل ما سبق، يمكن القول إن العولمة الثقافية قائمة على التبادل الحر للأفكار، والمفاهيم، والثقافات التي تحقق التقارب الانساني بين الشعوب والمجتمعات، ولكن إذا كان هناك اختلال في تدفق الثقافات لصالح ثقافة معينة فلن يكون هناك تبادل حر أو تكافؤ بسبب عوامل خارجية عن الثقافة؛ مما يؤدي إلى تغييرات عميقة في هوية الفرد، وتفكك الثقافة القومية للمجتمع.

وهنا يؤكد "مايك فدرستون" أن التمدد والتداخل الثقافي العالمي يؤدي إلى نشأة كيان عالمي يعرف بأنه "نطاق من التفاعل والتبادل الثقافي"، فهو عملية تقوم فيها سلسلة من التدفقات الثقافية لإفراز تجانس ثقافي وفوضى ثقافية في آن واحد، حيث ردود أفعال داعمة للقوميات وتشكيل ثقافات عابرة للقوميات، يُطلق عليها "ثقافة ثالثة" (عبد الحميد، ٢٠٠١: ١٤٢).

ولا تعني حرية التبادل الثقافي قبول كل ما يرد إلينا من الثقافات الأخرى، بل ننظر إلى تلك الثقافات الوافدة بمنظور ناقد فنأخذ ما يناسبنا ويتفق معنا حتى لا تقتلعنا من جذورنا وبذلك تصبح وسيلة لتعزيز التفاعل مع الشعوب الأخرى وسبباً للمحافظة على الهوية القومية المميزة للمجتمع.

(٤) عولمة الاعلام الفضائي

يمكن القول إن الطفرة النوعية لوسائل الاعلام تزامنت مع ثورة الاتصالات الخامسة التي تجسدت في ظهور الأقمار الصناعية التي تنقل الصور، والرسائل، والأنباء الإذاعية، والتليفزيونية، عبر الدول والقارات؛ إذ بدأ في نهاية الثمانينيات بث البرامج مباشرة دون وساطة المحطات الأرضية؛ لذا صار الفرد يعيش في فضاء عالمي بدون حدود؛ مما جعل الأحداث المحلية تتشكل بفعل الأحداث العالمية؛ الأمر الذي يعني عولمة الإعلام الفضائي.

وفي سياق تحديد مفهوم العولمة الإعلامية ناقش "جيدنز" عولمة وسائل الإعلام على أنها تجاوز للزمان والمكان، وهي سمة رئيسة في العالم المعاصر، وأشار إلى أن عولمة الإعلام

هي الامتداد أو التوسع في مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه، وذلك مقدمة لنوع من التمييز الثقافي. وأكد "جيدنز" أن وسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية، والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية، والتأثير على الخصوصية الثقافية، الهوية، والانتماء، والولاء، والعادات، والتقاليد، والأخلاقيات، والقيم، وأكد على أهمية دور الإعلام في تضخيم الحقائق، وتسطيح الوعي، وتكريس نمط معين من الاستهلاك لأنواع معينة من السلع والمعرفة والثقافة تتسم جميعها بالسطحية بإعتمادها على الصور والرموز (عبد الرحمن، : ٢٨).

وفي هذا السياق، يبرز تياران رئيسان يعكسان الرؤية الفلسفية والتوجه الإيديولوجي تجاه موقع الإعلام، وأدواره، ووظائفه، وتتفاوت آراؤهم ما بين التركيز على الجوانب التكنولوجية، ومداخل الليبرالية الجديدة، وما بعد الحداثة، وينتمي أغلبهم إلى دول الشمال المتقدم تكنولوجياً، ويعبر التيار الأول عن نفسه من خلال أطروحات كل من "هارفي"، و"فوكوياما"، و"جيدنز" التي تركز في هذا الصدد على الآثار التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في مجالي المعلومات، والاتصالات؛ مما أسهم في ظهور ما يمكن "تسميته" "الإعلام العولمي" الذي ساعد في تجاوز الزمان والمكان، والعلاقات الاجتماعية والثقافية على مستوى الكرة الأرضية؛ مما ترتب عليه القفز فوق الحدود الثقافية، والسياسية، وتحجيم كل ما هو محلي، وتوسيع نطاقه الجغرافي، بل وإضفاء صفة العالمية عليه بواسطة وسائل الإعلام الحديثة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات. أما التيار الثاني؛ فقد عبر عن نفسه من خلال أطروحات كل من "هربرت شيلر"، و"نعوم تشومسكي" وغيرهم ممن ركزوا على أن عولمة الإعلام ليست إلا تنويجاً للاحتكار الرأسمالي ممثلاً في التكتلات الإعلامية الكونية التي تعتمد عليها الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية والدولية والدول الصناعية الكبرى في خلق ثقافة كونية ذات طابع استهلاكي تستهدف تهميش الهويات الثقافية القومية وتحويل المنتجات الثقافية إلى سلع خاضعة لقوانين السوق (أمين، ٢٠٠٧: ١٢٥)؛ الأمر الذي يتسبب في اضطراب شديد في منظومة القيم المميزة لثقافات الشعوب.

إن العولمة الإعلامية- في ضوء ما تقدم - عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع لقدرات وسائل الإعلام والمعلومات؛ وذلك لدعم عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية، وتحقيق مكاسب لشركات الإعلام، والاتصالات، والمعلومات العملاقة متعددة الجنسيات على

حساب تقليص سلطة ودور الدولة في المجالين: الإعلامي، والثقافي من ناحية أخرى (شومان، ١٩٩٩: ١٦١)، وهذا المفهوم يجمع بين التيارين السابقين؛ إذ يوازن بين البعد التكنولوجي في عولمة الإعلام الذي يشير إلى اعتماد الإعلام الفضائي كوسيلة إعلامية في وصولها إلى المتلقي في شقين: تقني، وبشري، أما الأول فيرتبط بالتطور التكنولوجي لأنظمة البث الفضائي، وأما الثاني فيتعلق بالكفاءة والقدرة على الصناعة الإعلامية التي أصبحت سمة من سمات عصر الفضاء من أجل إعلام المشاهد بمختلف الأحداث، وإقناعه بالرسائل الإعلامية الواردة إليه. كما أنه لم يغفل البعد الاقتصادي الذي يشير إلى التعدي على القوميات من خلال الشركات عابرة الجنسيات التي تهتم بالربح، وتشكيل الجمهور وفق نمط خاص بسبب تميزها في الإعلان والترويج؛ مما يسبب ظهور قيم تؤثر في الهويات الوطنية.

وللتعرف على مدى انتشار الإعلام الغربي والعربي نسوق المثال الآتي: أن هناك أربع وكالات أنباء عالمية تحتكر عملية بث المعلومات، ومعالجتها، وتخزينها، وتوزيعها عبر العالم؛ هم: AFP ووكالة الأنباء الفرنسية و Reuter ووكالة الأنباء البريطانية وكل من Associated Press و United Press الأمريكيتين، هذا الإحتكار أدى إلى أن نسبة كبرى من الأنباء العالمية التي تتلقاها البلدان النامية مصدرها هذه الوكالات، كما تقوم محطات الإذاعة والتلفزيون كما هو الحال مع إذاعة BBC وإذاعة صوت أمريكا... وغيرها بتوجيه برامج خاصة إلى البلدان النامية بلغات متعددة إلى جميع مناطق العالم؛ بغية التوغل أكثر على الصعيد الثقافي المحلي في هذه البلدان، والترويج للمنتج والنموذج الأورو-أمريكي من خلال مخاطبة شعوب هذه البلدان بلغتهم، ولكن بآراء وأفكار غربية بعيدة كل البعد عن واقعهم وقيمهم وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات - بإمتلاكها لدور النشر ومؤسسات الإنتاج السينمائي والإعلامي - تهيمن على البث الإعلامي، وتحولت معها العملية الإعلامية إلى صناعة، وبدأ يظهر إلى الوجود مفهوم "صناعة الثقافة" (بوزانة، ٢٠١٧: ٤٦٣)، غايتها الربح، وتشكيل أنماط السلوك الاستهلاكي.

وعلى الصعيد العربي، فإن الإعلام العربي يعاني سلطة واحتكار الحكومات وأصحاب رأس المال لهذه القنوات؛ مما يضع علامات استفهام حول حرية الإعلام الفضائي، فضلاً عن تركيز الفضائيات العربية على الترفيه الذي يتم تقديمه على المواضيع الجادة

والثقافية، في وقت يغلب التقليد على برامج مستوردة بعيدة عن واقعنا؛ مما يتطلب إعادة النظر في المضامين الترفيهية والارتقاء بالمضامين المقدمة . (عايش، ٢٠١٦ : ٢٥٢)
 وفيما يتعلق بلغة الرسائل الإعلامية فيلاحظ في معظم القنوات الفضائية العربية أن (٧٢%) من رسائلها الإعلامية باللغة العربية تليها اللغة الانجليزية، ثم الفرنسية، بالإضافة إلى اللغات: الهندية، والإسبانية، والكردية، والفارسية... وغيرها (الأسد صالح، ٢٠١٢ : ١٧٢) وهذا يعد أحد جوانب القصور في الإعلام العربي لأهمية اللغة الإعلامية للوصول إلى المتلقي .

مما سبق يمكن القول أن البث الفضائي العربي يعاني عدة أوجه قصور ممثلة في محتوى الرسالة الإعلامية الذي يركز على البرامج الترفيهية، مما يدفع الكثير إلى الاعتماد على القنوات الإخبارية الأجنبية، بالإضافة إلى سيادة اللغة العربية لا يسمح باطلاع شريحة عريضة من الأفراد على المحتوى وفي المقابل تنصدر الولايات المتحدة الأمريكية موجة الهيمنة الثقافية والإعلامية في العالم بينما صارت دول العالم الثالث سوقاً مفتوحة لاستهلاك صناعة الإعلام، وإذا كان الأمر كذلك فإن الإعلام العربي يتعرض لمنافسة شرسة من الفضائيات الأجنبية، وخاصة الناطقة باللغة العربية من أجل الوصول إلى المشاهد العربي، وتمكينه من استقبال الرسائل الإعلامية بشكل دقيق وبالتالي التأثير في فهمه للأحداث، والوقائع محلياً، وإقليمياً، ودولياً، وبالطبع لن تكون تلك المواجهة هينة؛ نظراً لوجود فجوة بين الطرفين في الإمكانيات التقنية والمهارات البشرية الإعلامية؛ لذا تعد وسائل الإعلام أبرز الأدوات التي تسعى إلى تكريس منظومة معينة من القيم الوافدة، تتفاعل داخل المجتمع، وتسري ببطء، ولكن بثبات الثقافة الوافدة أمام منظومة القيم المحلية فيعمل على تفتيتها وتمزيقها من الداخل، وإحلال القيم الأمريكية ذات الطابع الاستهلاكي لصالح السوق العالمية.

(٥) الواقع التعليمي

يعد مجال التعليم من أخطر مجالات الحياة الاجتماعية وتمثل السيطرة عليه سيطرة على مستقبل الأمة؛ لأنه يشكل تاريخ الأمة، ووعيها، ومعتقداتها: الدينية، والسياسية، والاقتصادية، وأنساقها القيمية، وأكبر دليل على ذلك أنه ما دخل الاستعمار بلداً إلا وكانت ضربته الأولى موجهة لنظام التعليم وسياسته؛ لما للتعليم من دور كبير في ترسيخ القيم وتكريس الثوابت الوطنية، والمجتمعات في ظل الظروف العالمية الحديثة في أشد الحاجة إلى نسق قيمي

متماسك، يوحد بين أفراد المجتمع ثقافياً، وفكرياً، وحضارياً؛ مما يتطلب تكاتف جميع وسائل التربية، ويأتي التعليم -بمؤسساته - في المرتبة الأولى؛ لكي يحقق هذا النسق الفكري القيمي خاصة في سنوات التعليم الأولى كي تنشأ بين الأفراد قواسم مشتركة للجماعة تعزز جسور التفاهم بينهم.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى مثالين؛ الأول: مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، وما يميزه من تعدد وتباين واختلافات مذهلة في التقاليد، والعادات، والأصول العرقية، ومع ذلك يجمع كل ذلك كيان سياسي واجتماعي واحد تجمعهم مجموعة من القسومات الكلية العامة الجامعة بين أفراد المجتمع، بدءاً بعملية التربية والتنشئة بوصفها وعاءٍ تشرب هؤلاء "بالروح الأمريكية" المكونة للشخصية الأمريكية، أو ما نقصده هنا بالهوية؛ فرغم التنوع في التعليم؛ فإنه لا يزال محافظاً على ما يميز الروح الأمريكية دون غيرها، أما المثال الثاني فهو على نقيض الأول، وهو لبنان فإنها تجمع طوائف، وفرقاً متعددة تحرص على تعليم أبنائها بما يتفق مع أرائها هي؛ مما يصيب البلاد بهدر بين في طاقات أبنائها (علي، ٢٠١٤: ٤٢).

وعلى الصعيد المصري فإن هناك عدة مظاهر تبرهن على قصور النظام التعليمي في تنمية تشكيل هوية ثقافية مشتركة بين أبناء المجتمع؛ لعل من أبرزها:

- **التعددية الثقافية للنظام التعليمي:** تتعدد الأنماط التعليمية للتعليم المصري؛ إذ يشمل التعليم الديني، والتعليم الحكومي، والتعليم الخاص العربي، وتعليم اللغات الذي يتمثل في المدارس التجريبية، ومدارس اللغات الخاصة، والنظم التعليمية الوافدة - المدارس الدولية - الممثلة في المدارس الأمريكية، والإنجليزية، والكندية، والفرنسية، وذلك رغم ما أعلنته الحكومة المصرية بأن التعليم بالنسبة لمصر يمثل قضية أمن قومي، وما أعلنته في أهداف التعليم بأهمية الحفاظ على الثقافة الوطنية من خلال التأكيد على الذاتية الثقافية العربية للشخصية المصرية، وهو ما تضطلع به المدرسة بتكريس الثقافة الوطنية، والأصالة العميقة، والمحافظة عليها هي كشرط أساسي لتأكيد النسيج الاجتماعي والوطني، وغرس وتعميق القيم الاجتماعية، بوصفها ضرورة لمواجهة المستقبل، وذلك من خلال القيم الأخلاقية النابعة من غرس المبادئ الإنسانية، كما تجلت في الثقافة المصرية وغرس شعور الانتماء الوطني والقومي في نفوس الطالب، وذلك من خلال تشبع النظام التعليمي بمقومات الثقافة، والشخصية المصرية (عبد الله، ٢٠١٦: ٤٣٤).

وفي هذا الصدد يشير البعض إلى أن المناهج التي يدرسها طلاب التعليم الأجنبي لا تتماثل مع قيم، وعادات، وتقاليد بيئتهم القومية، وتفتقد عموميات الثقافة التي تميز مجتمعهم، وهذا يعني أن هذه المدارس وانتشارها سوف يؤدي -بالتبعية - إلى فقدان الهوية للطلاب الملتحقين بها؛ مما يعني تعارض مثل هذه المدارس مع الدور الملقى على عاتق مؤسسات التربية في المجتمع، وعدم تحقيقها إحدى أبرز وظائفها المفروضة عليها وهي نقل ثقافة المجتمع، وقيمه إلى الأجيال القادمة، بل تقوم بفصل هؤلاء الصغار عن ثقافتهم وهويتهم، لصالح ثقافة وافدة (عبد الله، ٢٠١٦: ١٤٢).

إن هذه المدارس بوصفها مؤسسات تبشيرية غربية تعمل على نشر ثقافة مخالفة للقيم الثقافية الوطنية، بما يهدد الهوية الثقافية للمجتمعات التقليدية؛ إذ إن التعليم الأجنبي يعد إحدى آليات التبعية الثقافية، حيث يكرس هذا النوع من التعليم المفاهيم والقيم الغربية، وأيضاً الازدواج الثقافي بين الثقافة الوطنية وثقافة البلدان الأخرى، كما أن وجود نظام التعليم الأجنبي بجانب القومي يعد أحد المظاهر الواضحة لطبقية التعليم، وترسيخ عدم تكافؤ الفرص التعليمية؛ وذلك لأنه يخدم طبقة محددة من أبناء المجتمع تمثل النخبة منه؛ وذلك لما يتكلفه هذا النوع من التعليم من مصروفات باهظة لا يقدر عليها إلا الأغنياء وحدهم مما يؤثر في قيم الانتماء والمواطنة (بدران، ١٩٨٥: ٦٩).

كما أن ما تقدمه تلك المدارس لأبنائها من مناهج أمريكية، وإنجليزية، وكندية، وفرنسية،... وغيرها من المناهج، لها تأثيرها على الثقافة الوطنية لمن يدرسونها، حيث تتحول انتماءات هؤلاء الدارسين في تلك المدارس من الدولة التي يعيشون فيها، إلى الدولة التي يدرسون لغتها، حتى أن معظم طموحات هؤلاء الطلاب تتمثل في الهجرة للخارج حيث الدولة التي كانوا يدرسون مناهجها (محمدي، ٢٠١٧: ٤٨)؛ وهي بذلك مهددة للهوية الثقافية.

وعلى النقيض يرى آخرون أن انتشار التعليم الأجنبي جنباً إلى جنب مع التعليم الحكومي في ظل العولمة والثورة المعلوماتية التي نعيشها اليوم، يعد ظاهرة صحية إذا اعتمد على احترام الثقافة الوطنية؛ الأمر الذي يتطلب أن يكون تحت إشراف وزارة التربية والتعليم، وخاصة في ظل ما يتمتع به التعليم الأجنبي من مزايا تعليمية؛ كتوفير مناهج عالمية، وتعلم مهارات اللغة الإنجليزية، ومهارات الحاسب الآلي (محمد، ٢٠١٩: ١٢٤).

مما سبق يمكن القول بأن التعليم الخاص في مصر واقع لا يمكن إنكاره بأي حال من الأحوال؛ لمواجهة مشكلة نقص الموارد المالية، وعجز الدولة عن تلبية حاجات التعليم خاصة مع الزيادة السكانية المطردة فضلاً عن العولمة وآلياتها المختلفة الممثلة في الشركات عابرة القارات، واتفاقية الجات، والتكتلات الاقتصادية المختلفة، وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي قد أدخلت المؤسسات التعليمية إلى عالم جديد، وثقافة جديدة. كما أن نمو القطاع الخاص في عديد من الدول، وانفتاح التعاون الاقتصادي الدولي أدى إلى ضرورة توافر مؤسسات تعليمية أكثر انفتاحاً على المجتمع، ولكي يقوم التعليم بدوره المنشود في تنمية الثقافة الوطنية يتطلب جملة من الإجراءات؛ أولها: التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعزز قيم الانتماء، كما أن هناك أهمية لتعزيز وضع اللغة العربية بوصفها جوهر الثقافة، وهي البوتقة التي تحويها، وأكثر المقومات أهمية في مواجهة الثقافات الغربية الوافدة، بالإضافة إلى تطوير المناهج بحيث تركز على المفاهيم المعززة لقيم الهوية الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الاعتماد على أساليب أكثر جذباً للطلاب؛ مما يحصنهم من الصغر من الاختراق الثقافي، ويغرس في نفوسهم التمسك بعادات المجتمع، وتقاليده.

● **إصلاح المناهج وتطويرها:** وجهت الدول الأجنبية دعواتها لإصلاح مناهج النظم التعليمية في الدول العربية وتطويرها، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى أن الضغوط الأجنبية الداعية إلى التطوير لا تركز على علوم الكيمياء، والفيزياء، والرياضيات، والأحياء، وعلوم الحاسب الآلي؛ بل إن الخطاب الأجنبي/ الأمريكي أكد على ضرورة حذف أو استبعاد معارف محددة من علوم الدين، واللغة العربية، والتاريخ، والتربية الوطنية (حارص، ٢٠٠٨: ٦٣)؛ الأمر الذي يدل على عدم اكتراثهم بتفوق الدول العربية في العلوم ذات البعد التطبيقي التي تسهم في تحقيق التقدم والنهضة، وامتلاك مصادر القوة، ويضعف القوى العظمى في تهديد مصالحها كما أنها تهدف إلى قطع الصلة بين الماضي والحاضر عن طريق طمس معالم التاريخ، وحرمان النشء من التعرف عليه، والاستفادة من تاريخ الأبطال.

(٦) الشركات متعددة الجنسيات

الشركة متعددة الجنسيات هي شركة ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة، كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة، وتمارس نشاطها في بلدان أجنبية متعددة؛ ورغم أن استراتيجياتها، وسياساتها، وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيس (الدولة الأم)؛ فإن

نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة، وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة. وقد بدأت مثل هذه الشركات في الانتشار في مطلع القرن العشرين؛ ففي عام ١٩١٤ كان مفهوم هذه الشركات قد توطد بشكل راسخ، وقدر الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات بـ (١٤) مليار دولار، وكانت الشركات البريطانية - آنذاك - المصدر الأكبر للاستثمار، تليها الشركات الأمريكية والألمانية (خضر، ٢٠٠٤: ٣).

وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيراً عن عولمة الاقتصاد؛ لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية تمتد إلى مختلف دول العالم، وتتوسع أنشطتها لتشمل قطاع الإنتاج، والتجارة، والخدمات، والمال، والمصارف الدولية؛ بغية تنويع مصادر الربح، وسعيها لتحويل العالم إلى ساحة اقتصادية وثقافية واحدة؛ لبسط نفوذها، وإحكام سيطرتها على الدول الأخرى التي تقيم فيها فروعاً مستفيدة من التقدم العلمي والتقني الأمر الذي أدى إلى تراجع الدولة أمام هذه الشركات.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل على التوسع داخل الدول؛ إذ بلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات في عام ١٩٧٥ (١١٠٠٠) شركة، وقرابة (٩٢٠٠٠) شركة فرعية منتسبة لها (Ohmae, 1995: 12). وتدل تقديرات عام ٢٠٠٢ أن عدد الشركات عبر وطنية بلغ قرابة ٦٥٠٠٠ شركة وقرابة ٨٥٠٠٠٠ شركة أجنبية منتسبة لها في شتى أنحاء العالم، ويمكن قياس تأثير هذه الشركات بطرق مختلفة، وفيما يتعلق بحجم العمالة بها في عام ٢٠٠١، وكانت الشركات الأجنبية المنتسبة توظف نحو ٥٤ مليون موظف مقارنة بعدد بلغ ٢٤ مليون موظف في عام ١٩٩٠، أما رقم مبيعاتها الذي بلغ قرابة ١٩ تريليون دولار فقط كان أعلى بمقدار الضعف من قيمة الصادرات العالمية في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ١٩٩٠ عندما كان الرقمان متساويين تقريباً، وقد زاد رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من ١.٧ تريليون دولار إلى ٦.٦ تريليونات دولار في الفترة نفسها، وتستأثر الشركات الأجنبية المنتسبة الآن بعشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتثلث الصادرات العالمية، بل إن الشركات عبر الوطنية تستأثر بحصص أكبر في هذه المجموعات العالمية إذا ما أخذت في الحسبان قيمة ما تضطلع به هذه الشركات على نطاق العالم من أنشطة ترتبط بعلاقات لا تنطوي على المساهمة في رأس المال؛ مثل: عمليات التعاقد من

الباطن على المستوى الدولي، والترخيص، وعمليات التصنيع بموجب عقود، وتهيمن على هذه الصورة أكبر الشركات عبر الوطنية في العالم (تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٢: <https://www.albayan.ae/economy/2002-12-05-1.1357623>).

إن مثل هذه الشركات لا تعبر عن عولمة الاقتصاد فقط، لكنها تعمل كأدوات لنقل ثقافة الدول الكبرى المهيمنة إلى الدول التابعة لها، فهي ترسخ مفهوم الإنسان الاقتصادي، وتنتشر القيم الاستهلاكية والمعايير الأخلاقية التي تشجع على التفسخ الخلفي، والفساد، والميل إلى الاستهلاك، وتكريس الفجوة بين الشرائح الاجتماعية؛ فالعالم الغني يزداد تفحشاً، والعالم الفقير يزداد بؤساً وفقراً، وتستخدم تلك الشركات عددًا من الآليات لنقل ثقافة الوطن الأم؛ أبرزها: توطين الهيئة التنفيذية العاملة بها، التعليم في البلد المضيف، إقرار اللغة الإنجليزية كلغة متفق عليها في المعاملات الخاصة بالتجارة الدولية، ملكيتها لقنوات الفضاء العالمي ومحطات البث الإعلامي عبر الأقمار الصناعية ووكالات الأنباء العالمية الأربع المهيمنة على الخبر وتوجيهه والتي يزيغ من خلالها الوعي ويوحد الاستهلاك ويكيف المستهلك وتغرس فيه سلبية التفكير من خلال تقريب الأذواق والاستخدامات (بو طالب، ٢٠٠١: ٣٩).

إن سياسة الانفتاح الاقتصادي، وما صاحبها من فتح السبيل أمام شركات متعددة الجنسيات أو كما تسمى عبر الوطنية للاستثمار والتجارة، أدى إلى الاحتكاك الكبير بالعالم الغربي، وإنشاء الشركات والبنوك الأجنبية المشتركة، الأمر الذي أدى إلى منافسة المنتجات الوطنية؛ لما لها من مستوى متميز عن منتجات الشركات الحكومية الوطنية، كما فتح الباب على مصراعيه للشركات التجارية العالمية، لاتخاذ وكلاء لها لبيع منتجاتها بالدول العربية، وإنشاء المناطق الحرة، وتيسير السبل من جانب الدولة، والعمل على إنعاش الاستيراد في مجال السلع الاستهلاكية والكمالية، إلى جانب ارتفاع مستوى دخول شريحة عريضة من المجتمع، وكذلك زيادة عدد العاملين بالشركات، والهيئات، والبنوك الأجنبية والاستثمارية داخل الدول المستقبلية، وقد ضاعف ذلك من القدرة الشرائية لهذه الفئات، وساهم في غرس قيم وسلوكيات سلبية استهلاكية تتفق مع مصالح هذه الشركات.

(٧) الثورة الرقمية

الثورة الرقمية التي يمر بها العالم المعاصر، هي ثورة مرتبطة بتنمية البعد التكنولوجي والإتصالي، وهي الثورة العالمية الثالثة على المستوى المعرفي، بعد ثورة صناعية أولى

ارتكزت على تطور الآلة البخارية وسكة الحديد، ثم ثورة ثانية اعتمدت على استغلال الكهرباء والبتترول، وقد أدى التطور التكنولوجي الهائل في شتى المجالات إلى إتاحة المعلومة والخبر في أقل وقت ممكن.

إن التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات جعل المجتمعات الإنسانية أكثر تقارباً، وتأثيراً في بعضها البعض؛ مما جعل المضمون الثقافي والقومي لم يعد هو المؤثر الوحيد والمسيطر على فكر المجتمعات؛ بل صارت تشاركه قوى خارجية تلعب دوراً كبيراً في تشكيل الفرد في مجتمعه وتؤثر في اتجاهاته وبالتالي صارت منتجات الدول الصناعية المتقدمة - خاصة الغربية - تشكل جزءاً وافراً من المضمون الثقافي في دول العالم النامي (البطريق، ١٩٩٩: ٦).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الثورة الهائلة في أنظمة الاتصالات أدت إلى ثورة مماثلة في مجال المعلومات، ووسائل نقلها، وأكبر دليل على سطوة المعلومات وأهميتها في الوقت الراهن هو شيوع مصطلح "مجتمع المعلومات" لوصف ما آل إليه المجتمع ما بعد الحداثة والذي يقوم على إنتاج المعلومات، وتداولها بصورة غير مسبوقة، وتجاوز الأمر ذلك لنتريك التكنولوجيا بصماتها على الإطار الثقافي من خلال ما يتم نقله من قيم، وعادات، وأنماط سلوك، وأفكار قد تختلف مع طبيعة المجتمع؛ الأمر الذي يعني أن آليات السوق العالمية تولد رواجاً تنافسياً حاداً ليس فقط في مجال الصناعة والتجارة، وإنما أيضاً في مجالات المعرفة والفكر، وبالطبع تكون الهيمنة الثقافية - عندئذ - للمجتمعات الأقوى.

وفي هذا الصدد قام رواد النظرية النقدية بتوضيح العلاقة المتداخلة بين العلم والتكنولوجيا من جانب، وبين المجتمع من جانب آخر؛ إذ أشار "هريبارت ماركيز" إلى أن العلم والتكنولوجيا ما هي إلا أدوات لسيطرة وهيمنة المجتمعات الأكثر تقدماً على غيرها؛ فالتكنولوجيا امتلكت روح الإنسان، وعقله، وجعلته يعيش في حالة أشبه بفقدان للوعي دون إعطاء الفرصة لإبداء أية اعتراضات، أو انتقادات، ولا يغفل "ماركيوز" الجانب الإيجابي للتكنولوجيا كونها أداة للتحرر إلا أن استخدامها في المجتمعات الأقل تقدماً يمكن أن يحقق السيطرة على أفرادها (ماركيوز، ٢٠١٠: ١٩١).

وهنا يمكن القول بأن النقد الموجه إلى التكنولوجيا من جانب النظرية النقدية لم يكن من أجل النقد، بل كان نقداً موجهاً ضد الانتشار الفكري الذي يهدف لتحقيق السيطرة على عقول

الأفراد؛ إذ أكد روادها الحاجة إلى التكنولوجيا ذات الطابع العقلاني الذي يتفق مع طبيعة المجتمع، وما يسوده من علاقات بين الأفراد؛ درءاً لأن تستخدم كأداة للسيطرة والهيمنة الفكرية.

وقد زاد المد الثقافي الوافد بشكل لافت خلال فترة السنوات العشر الماضية وبخاصة مع ظهور أجهزة الهواتف الذكية، والانتشار الكبير لشبكات الإنترنت المتنقل عريض النطاق من الجيلين: الثالث، والرابع ووصولاً - في وقتنا الحالي - إلى الخامس؛ إذ يجمع العلماء على أن إنشاء شبكة المعلومات الدولية يعد أهم إنجاز تكنولوجي تحقق في القرن العشرين يلغي المسافات، ويختصر الزمن، ويجعل العالم قرية كونية صغيرة.

وعلى الصعيد المصري، بلغ عدد مستخدمي "الويب" في المجتمع المصري -وفقاً إحصائيات ديسمبر ٢٠١٧ - نحو ٢٣.٤٩ مليون مستخدم أي بما يمثل نحو ٤٩.٥% من عدد السكان المقدر - عندئذ - بنحو ٩٩.٤ مليون نسمة، كما يبلغ عدد المشتركين في خدمات شبكة الفيس بوك نحو ٣٥ مليون مشترك، ويمثل الشباب القطاع الأكبر من مستخدمي "الويب" بتطبيقاته ووسائطه المتعددة، كما أن الشباب المصري المستخدم "الويب" يتمتع بدوره - بمهارات التعامل مع الوسائط المتعددة، وإنتاج المحتوى الإعلامي الذي يحمل في طياته رموزاً ثقافية بعينها تعكس اتجاهاته السياسية نحو النظام القائم، والحكومة، والمؤسسات الرسمية، والرموز والأحزاب السياسية (صلاح الدين، ٢٠١٨: ٣)

وأظهرت الاستبانة التي أجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن مستخدمي الإنترنت في المجتمع المصري عن عامي: ٢٠١٧، ٢٠١٨ أن نسبة أفراد الأسر المصرية التي تستخدم الإنترنت بشكل يومي بلغت ٦٤.٣%، بينما بلغت نسبة الذين يستخدمون الإنترنت بشكل أسبوعي ١٧.٢%، في حين بلغت نسبة الذين يستخدمونه بشكل غير منتظم (أقل من مرة أسبوعياً) ما يقرب من ١٨.٥%. وفيما يتعلق بمجالات استخدام الإنترنت في المجتمع المصري فنوضحها في الجدول الآتي:

النسبة	مجالات استخدام الانترنت في المجتمع المصري
٧٥.٨%	استخدام مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك وتويتر)
٣٢.٢%	الحصول على معلومات عن الصحة والخدمات الصحية
٢٣.٨%	الحصول على معلومات عن السلع والخدمات
٢٠.٨%	الحصول على معلومات من جهات حكومية

مما سبق يتضح أن مستخدمي الإنترنت ووسائل التكنولوجيا الحديثة يتأثرون ويؤثرون في ثقافة الآخرين؛ الأمر الذي أدى إلى وجود ثقافة مشتركة.

كما أشارت بعض الدراسات إلى انتشار بعض القيم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي بعضها قيم ايجابية؛ مثل: احترام المواعيد، واحترام القانون، والعملية في التعامل مع القضايا اليومية، وبعضها مهددة استقرار المجتمعات؛ مثل: الحرية المفرطة، وانتشار قيم الرزيلة، والإباحية، والقيم الاستهلاكية التي تهتمش الإنسان، وتقوض حرية الفكر، وما ينتج عن ذلك من مخالفة المعايير السائدة في المجتمع؛ مما يجعل هذه الفئة غير فاعلة في عمليات التغيير الاجتماعي (مصباح، ٢٠٠٨: ١١٢).

(٨) هجرة الكفاءات

شهد المجتمع المصري -خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات- هجرة مطردة للعمالة المصرية إلى بلدان الخليج العربي نتيجة للأزمة الاقتصادية وأزمة البطالة في الداخل، وما رافقها من انفراج مادي في دول الخليج؛ فقدرت أعدادهم بما يقرب من مليوني عامل مصري هاجروا للعمل بهذه المناطق الجاذبة للعمالة المصرية؛ مما يعني أن الوطن لم يحقق لهم الأمان الاقتصادي مما جعلهم يهاجرون بحثاً عن الإشباع المادي (العطار، ١٩٩٧: ١٧١).

كما شهد المجتمع المصري هجرة الكفاءات العلمية والتي تعد واحدة من أهم القضايا التي تشغل دول العالم بشكل عام، ودول العالم النامي بشكل خاص، فهي تشكل ظاهرة سلبية وخطيرة على هذه الدول من النواحي: العلمية، والمادية، والثقافية ويطلق مصطلح "هجرة العقول" على هجرة العلماء والمتخصصين في مختلف فروع العلم من بلد إلى آخر؛ طلباً لرواتب أعلى، أو إلتماساً لأحوال معيشية أو فكرية أفضل، وعادة ما تكون هجرة العقول تلك من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. ومصطلح "هجرة العقول" أو "نزيف العقول" ابتدعه البريطانيون لوصف خسائرهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء، والمهندسين، والأطباء بسبب الهجرة خارج بريطانيا، وخاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى العوامل الكامنة وراء هجرة الكفاءات المصرية؛ منها ما يعزى إلى العوامل السياسية؛ فمن المعروف أن المجتمعات التي تتمتع بالاستقرار السياسي يستطيع أفرادها ومؤسساتها أن يتفرغوا لمهامهم الأساسية العلمية والعملية، وكذا نظرة الأنظمة السياسية إلى العلم والعلماء، بالإضافة إلى انتهاك الحريات الأكاديمية، ففي العقود

الماضية كانت هناك أمثلة كثيرة للعلماء والمتقنين الذين اضطروا للهجرة من وطنهم بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، والحريات الأكاديمية، الأمر الذي دفع كثيراً من العلماء إلى التفكير الجدي في الهجرة إلى بلدان أخرى حيث يتوافر الأمن والاستقرار السياسي، والدعم المعنوي لإنجاز مهامهم. وأخرى مرجعها عوامل اجتماعية ممثلة في تأمين مستوى معيشي جيد ولائق، وضمانات اجتماعية، بالإضافة إلى حرية التفكير والتعبير والتنفيذ، إضافة إلى اعتماد هؤلاء على ما يُقدم من امتيازات، مما يشعرهم بالانتماء والمساواة، كما تسهم الحياة الاجتماعية بالدول المتقدمة أيضاً في تنمية الاندماج، وتناسي فكرة العودة إلى الوطن الأم، وعوامل اقتصادية ممثلة في تأمين مستوى مادي مناسب للكفاءات (الدسوقي، ٢٠١٥ : ١١).

إن هجرة الكفاءات المصرية مرجعها التباين الفج بين الدول الطاردة والدول المستقبلية؛ من حيث مستوى المعيشة، والفروقات في نوعية الحياة بين دول المهجر والبلد المضيف، وأنظمة الضمان الاجتماعي والسياسي والأجور وفرص العمل والتفاعل مع زملاء في الدول الجاذبة من ذوي المهارات العالية، والمشكلة الحقيقية في هذه الظاهرة ليست في ترك هذه الخبرات والكفاءات مواقعها الطبيعية في الوطن، وانتقالها إلى مؤسسات علمية متطورة، حيث يمكن لهذا الانتقال أن يفيد في تطور مجال العمل، ويدفع بعجلته نحو الأمم، ويأتي بخبرات جديدة إلى البلاد، لكن المشكلة التي تفرض نفسها هي التأثير على البناء القيمي للفرد ودرجة الولاء والانتماء، ويتمثل ذلك في صعوبة رغبتهم أو قدرتهم على ترك مواطنهم الجديدة ورجوعهم إلى أوطانهم الأصلية، وقد يرغب البعض في الانتماء لجنسية الدولة التي يعيش فيها.

وعليه، فإن المتغيرات السابقة ساهمت في تشكيل معارفنا، وقيمنا، ومفاهيمنا في الحياة؛ وما نجم عنها من تأثيرات سلبية أو إيجابية على السواء، كان من شأنها إيجاد هوة شاسعة بين ما اعتاد عليه الشباب، وبين ما يواجهونه كل يوم من جديد وافد من حيث التقاليد، والعادات، والممارسات التي تفرض على الأفراد الصراع بين القديم والحديث المعاصر، وكذا الانعزالية وما يتبعها من فقدان الشخصية، أو أزمة الهوية.

ثالثاً: أبرز ملامح الهوية الثقافية في المجتمع المصري

تستحوذ مسألة الهوية الثقافية لأي مجتمع على اهتمام المفكرين والباحثين؛ لما لها من تأثير في بنية المجتمع، وتماسكه، وترابط مكوناته، ومن هذا الشعور القومي، يستمد الفرد

إحساسه بالانتماء، ويشعر بمكانته في المجتمع، من خلال اشتراكه مع عدد كبير من أفراد الجماعة في عدد من المعطيات، والمكونات، والأهداف، وانتمائه إلى ثقافة تتضمن جملة من المعايير والرموز، التي تحدد ما نُجيزه، وما نمنعه.

والهوية الثقافية للمجتمع المصري تتسم بعدد من الملامح أو الأبعاد المميزة لها التي تعطي شعبها وحدة هي في أشد الحاجة إليه لكي نحافظ على هويتنا، وحائل دون الذوبان في هويات أخرى مغايرة ومن أهم تلك الملامح الجانب الديني أو العقائدي، وما يتصل به من عدم التعصب أو الاضطهاد الديني، والعروبة؛ فالمصري عربي له مجموعة من الخصائص التي ينفرد بها دون سائر العرب ولعروبه خصائص يشترك فيها مع سائر العرب، وبالتالي فالمصري يتصف بالانتماء الثقافي العروبي ووسيلته في التواصل داخل هذا النمط الثقافي العربي الواحد هو اللغة العربية، بالإضافة إلى بعض الملامح التي تغيرت بفعل التغيرات المجتمعية التي مر بها المجتمع المصري.

وقد تعرض المجتمع المصري إلى مجموعة من التغيرات: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتي جاءت بعض أثارها سواء سلباً أو إيجاباً مغيرة في بعض سمات الشخصية المصرية، وهو ما أكده ذلك جلال أمين في كتابه "ماذا حدث للمصريين في النصف الثاني من القرن العشرين" حيث أشار إلى حدوث تغير في سمات الشخصية المصرية، وأرجع ذلك إلى قسوة الظروف الاقتصادية، والتأثر غير الواعي بقيم الحضارة الغربية التي تركز على المصلحة الشخصية والقيم المادية في العلاقات الإنسانية (أمين، ٢٠٠٢: ٢٣).

وعندما ننظر إلى ملامح الشخصية المصرية على مر العصور نجد أنها لم تكن سوى نتاج للتحويلات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ونتيجة لوجود ظروف وعوامل مجتمعية عديدة استجبت وأحاطت بها، يشير الواقع إلى تذبذب وتغير سمات الشخصية المصرية في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها المجتمع، وفي هذا السياق يمكن عرض أبرز ملامح الهوية الثقافية في المجتمع المصري والعوامل المجتمعية التي أدت إلى حدوث مثل تلك التغيرات كما يأتي:

١. تشويه اللغة

نظراً لأهمية اللغة في حياة الأمم والشعوب والأفراد، حرصت القوى السياسية الكبرى - منذ زمن بعيد - على أن تجعل للغاتها السابق، والتميز دون غيرها من اللغات، فاللغة تقوم

بدور جد خطير في ظل العولمة؛ لأنها الأداة التي يتحقق بها التقارب بين الشعوب الذي تهدف إليه العولمة، وعليه فهناك ضرورة لإيجاد لغة واحدة للعالم ونتيجة للانفتاح العالمي بين الدول اندثرت لغات، وتقاربت لهجات، وطغت بعض اللغات القوية صاحبة القوة السياسية والثقافية والاقتصادية على لغات أخرى ضعيفة وحلت محلها، وقد أشار بعض الدارسين إلى أنه منذ بداية القرن العشرين كان هناك ما يزيد عن (١٥) ألف لغة حية على وجه الأرض، وقد تقلصت هذه اللغات بالتدرج إلى أن وصلت إلى ما يقرب من (٥٠٠) لغة، (٣٠٠) منها في قائمة الخطر، والمتوقع أن تستخدم البشرية في القرن العشرين (١٢) لغة فحسب (همدان، ١٤: <http://pu.edu.pk/>).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن اللغة التي تتربع على قمة الهرم العالمي هي اللغة الأنجلوأمريكية - الإنجليزية - وتحاول أن تطمس معالم اللغات الأخرى، وهو ما أكدته "ديفيد ريثكوين" بقوله: "إذا كان العالم يتحرك باتجاه لغة مشتركة فإن هذه اللغة ستكون اللغة الإنجليزية". وقد بلغت درجة الإعجاب بلغة العولمة الرئيسة كما يراها الغرب - اللغة الإنجليزية - أن أطلق عليها الباحث الإنجليزي "ديفيد كريستال" اللغة الكوكبية، مستنداً إلى بعدين؛ هما: البعد الديموجرافي، والبعد الحضاري الذي يشهده المجتمع الغربي وبخاصة أمريكا والسبب وراء السعي لوجود لغة مشتركة أن الأسواق المشتركة تتطلب لغة مشتركة، ونقداً مشتركاً، وتقضي إلى سلوك مشترك (حمدان، ٢٠٠٥: ١٤٠٩).

وتلاحظ سيادة اللغة الإنجليزية من خلال عدة مظاهر؛ أهمها: استخدامها كلغة للتخاطب في الحياة اليومية، وكتابة لافتات المحلات والإعلانات وهو ما أعزته إحدى الدراسات إلى قصور الوعي اللغوي لدى غالبية أفراد الشعب، وعدم حرصهم على التمسك بلغتهم العربية رغم أنها تأتي على رأس عوامل القومية في الأمة، وتعد سمة مهمة تميز الشخصية العربية، وركناً بارزاً من أركان الكيان العربي، بالإضافة إلى شيوع الدراسة باللغات الأجنبية، وإقبال الأعداد الهائلة من أفراد الشعب على إلحاق أبنائهم بمدارس اللغات، التي تكون لغة التخاطب فيها داخل قاعة الدرس وخارجه هي اللغة الأجنبية، فتنشئ جيلاً يجري على لسانه نطق اللغات الأجنبية بصورة أسلس من لغته القومية (فايد، ٦٢: ٢٠٠٣)، وقد يرجع ذلك إلى اهتمام سوق العمل بإتقان اللغة الإنجليزية فنلاحظ كثيراً من إعلانات الوظائف تطلب أفراداً للعمل يجيدون اللغات الأجنبية، وهذا ما دفع كثيراً من الأسر إلى تعليم أولادها لغة أجنبية

(إنجليزية غالباً)؛ مما أثار هذا في الهوية والانتماء، الأمر الذي يجعلنا نقول إننا أمام ثقافة أحادية تمثل - بالطبع - الثقافة الأمريكية.

والأكثر من ذلك شيوع لغة بين فئة الشباب، وبخاصة على شبكة المعلومات الدولية تسمى اللغة " العربيةزيرة"، لأنها تعد الأسهل، للتواصل في المحادثة أو الرسائل القصيرة من ناحية، ومن ناحية أخرى فهم يرون بأن من لم يكتب هذه اللغة يعد متخلفاً بين أصدقائه، وكأن الكتابة بالعربية الفصحى ضرب من التخلف، وهناك من يعدها لغة العصر والتحضر. إن الخطر الحقيقي يتمثل في استعمال هذه اللغة الخليط كتابة اللغة العربية بحروف لاتينية، ولا تكفي باستخدام تلك الحروف فقط، بل تعتمد على استعمال الأرقام بدلاً من الحروف (حجازي، ٢٠١١: ٢).

وقد يكون ذلك مرده إلى اعتبار اللغة الإنجليزية اللغة الأقوى والأكثر إنتاجاً وترويجاً؛ وذلك لامتلاك هذا الأقوى السيادة العالمية الثقافية؛ فكما سادت اللاتينية الإمبراطورية الرومانية، تسود الإنجليزية وبالتحديد الأمريكية كوسيط في مجالات الحياة كافة (رحومة، ٢٠١٦: ٢٤٤). إن كثيراً من الناس ينبهرون بكل ما هو أجنبي، وبكل ما هو مستورد، وينظرون إليه نظرة الإعجاب بتميزه، وتفرده، والإحساس بأنه الأجود، والأكثر ذوقاً، والأعلى كفاءة، والظن الزائف بأن التقدم لا يأتي إلا عن طريق إتقان اللغة الأجنبية .

(٢) تغير منظومة القيم

تعبر القيم عن مجموعة من التصورات والمفاهيم التي تشكل لدى الفرد منظومة من المعايير، والأحكام، والمعتقدات، والتفضيلات الراسخة التي تتكون لديه من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والجماعية، بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته، وتتجسد من خلال الاهتمامات أو الاتجاهات، أو السلوك العملي، أو اللفظي - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - (الحبشي، ٢٠١٢: ١٠)؛ وبذلك فهي تعمل كإطار مرجعي يحكم تصرفات الفرد، وتشكل هوية الأمة.

إن المتأمل في منظومة القيم في المجتمع المصري يلحظ أنها شهدت حالة من التردّي بصورة واضحة مع بداية القرن الحادي والعشرين، وهو ما عبر عنه البعض بأزمة في القيم والأخلاق فأصبحت قيماً مادية، وقلت معايير الثقة بين الناس، كما شهدت خللاً في منظومة العدالة الاجتماعية، وعظمت القيم النفعية، فزادت حالات الفساد، والرغبة في الكسب المادي

السريع، وتراجعت القيم المعنوية، والروحية وتغيرت الوظائف والأدوار الرسمية، وهذا ما أدى إلى تآكل القيم الإيجابية وأشاع قيماً سلبية أثرت في الشخصية المصرية من فقدان السلطة الأبوية، وعدم احترام الكبير؛ مما ترتب عليه زعزعة الثقة بين أفراد المجتمع، وهو ما كان له أبلغ الأثر في جسد المجتمع المصري (راتب، ٢٠٠٨: ٣٥).

وفي سبيل تحديد أهم العوامل التي ساهمت في إحداث التغيير في قيم المجتمع المصري، أشارت الدراسات إلى أن التغييرات التي شهدتها المجتمع المصري تركت آثارها كبيرة على سلوكيات المواطنين، ومنظومة القيم، وشكل الأطر الثقافية والاجتماعية، ويمكن إيجاز العوامل التي أفرزت هذه التحولات القيمية كما يأتي:

أولاً: اتجاه سياسة الدولة من التقيد إلى الانفتاح، ومن التدخل في شؤون الاقتصاد إلى الانفراج والحرية، ومن الاشتراكية المتحيزة للفقراء إلى الرأسمالية المتوحشة، والانتقال من مرحلة سيطرة القطاع العام وأولوية العدالة الاجتماعية إلى مرحلة الخصخصة وآليات السوق؛ مما أدى لحدوث صراع مروع بين التمسك بالقيم والتمسك بالمال، بين الحفاظ على اللغة والتراث والتاريخ، وبين الذوبان في كل ما هو أجنبي بوصفه المصدر الأعلى للدخل. ولأن المادة باتت هي الغاية انهارت قيم، وصعدت أخرى وفتحت شهية الكثيرين لبلوغ الثروة بأي طريقة، ومن أي مصدر؛ مشروعاً كان أو غير مشروع، حتى لو باع الخدمات المجانية، وتقاضى الرشوة، وبنى أبراج الموت، وتاجر في المخدرات وتهرب من الضرائب وحصل على قروض دون ضمانات واستورد الأغذية الفاسدة، ومارس الاحتكار... إلخ (الطار، ١٩٩٧: ١٧٢).

ثانياً: الترويج لقيم جديدة لا تتلاءم مع مجتمعنا وما لذلك الترويج من قدرة على التأثير على شريحة كبرى من الجماهير؛ كالترويج للسلوك الاستهلاكي.

وهذا يتفق مع الدعوة التي ظهرت في نهاية تسعينيات القرن الماضي بما يسمى بـ Value Free International Citizen أي المواطن العالمي المتحرر من أية قيم خاصة، أو معالم ثقافية وحضارية تميزه عن غيره، والمقصود من هذا أن يكون مهياً لتقبل واعتناق قيم العولمة الثقافية المؤمركة، كما ظهرت فكرة المواطن العالمي الذي يتبنى ثقافة واحدة وقيماً حضارية واحدة وشخصية عالمية واحدة، لها سمات محددة، غالباً ما تكون روافدها غربية الطابع (عبد الفتاح، ٢٠٠٧: ٦٣).

ثالثاً: ظهور الشركات الانفتاحية، والبنوك الخاصة، ومكاتب التصدير والاستيراد، والمكاتب الاستشارية الأجنبية بحيث أصبح العمل في خدمة كل ما هو أجنبي هدفاً متميزاً يسعى لبلوغه الصغير والكبير، حتى يضمن لنفسه مكاناً مرموقاً؛ مما زاد الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛ إذ صارت لدى البعض قدرة شرائية عالية في حين يعاني البعض الحرمان وتفتشي ظاهرة البطالة، والتي حوت فئات من الشباب المتعلم تعليماً جامعياً بين ثناياها (عبد المعطي، ٢٠٠٣: ١٩)، فكانت كثير من القيم السلبية؛ مثل: العنف، وضعف الانتماء.

رابعاً: النظام التربوي بخطابه التلقيني، وممارساته القهرية بجانب الإعلام، وما يروج له من أنماط معيشية أبعد ما يكون عما تعيشه الأغلبية الساحقة من الجماهير والنظام الاقتصادي بخصائصه السابقة الذكر، كل هذه العوامل كان إفرازها الطبيعي التطرف من خلال عدم القدرة على التفكير الناقد والتأمل واعمال العقل بطريقة مبدعة بناءة، ومن خلال الاندفاعية، وشدة الانفعال، والإحساس الشديد بكراهية الآخر (المخالف للرأي - أو المعارض)، ثم من خلال العنف؛ سواء ضد الآخر، وأحياناً ضد الذات كتعبير عن الضيق، وانغلاق الأفق، وأخطر ما في الأمر أن التطرف صار ظاهرة عامة في المجتمع المصري (العتار، ١٩٩٧: ١٧٣).

خامساً: تراجع دور الأسرة خلال السنوات الأخيرة، وانشغالها بالكسب المادي من أجل تلبية حاجات أفرادها، واحتلت مكانها بعض الأنماط الأخرى كعالم السوشيال، ومواقع التواصل الاجتماعي، وأقتصر دورها على توفير المسكن الذي يعيش فيها أفرادها، كل في عالمه المنفرد، فكانت السلوكيات الخارجة عن الإطار المجتمعي؛ كالعنف، والتخريب، والإدمان،.. وغيرها من السلوكيات.

(٣) ثقافة الصمت

ينقسم المجتمع المصري إلى عدة فئات أو شرائح، وتأرجحت علاقة الدولة بالطبقة الوسطى ما بين الازدهار والانتحسار، والانطواء على الذات، ومن الملاحظ تخلى السلطة عن الطبقة الوسطى، وتحالفها مع الطبقة العليا المتحكمة في النشاط الاقتصادي بالمجتمع، خاصة بعد عمليات الخصخصة لمؤسسات القطاع العام الصناعي التي كانت لصالح هذه الطبقة، وأضافت لها مزيداً من القوة والنفوذ، ومع ذلك أصبح عدد كبير من أفراد الشعب - وإن كان غير راض - متكيفاً مع الواقع لا يرفضه.

ويعزى ذلك إلى السياسات التي تبنتها الدولة خلال الفترة من السبعينيات - تحديداً عام ١٩٧٤- وحتى ما قبل عام ٢٠١١م، إلى عديد من العوامل التي قللت من الفاعلية السياسية للطبقة الوسطى؛ منها: الضعف التنظيمي للأحزاب السياسية، وسيطرة الحزب الحاكم بأغلبية كاسحة في البرلمان واستمراره في الحكم على مدى أكثر من ربع قرن دون تغيير، ووجود القوانين المعوقة للتطور الديمقراطي؛ كقانون الطوارئ (هلال، ١٩٩٦: ١١٧)

بالإضافة إلى نفوذ السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وأحياناً محاولة تدخلها في السلطة القضائية، كما أن لهذا النفوذ انعكاسات على تصور الناس للممارسة الديمقراطية، وكأنها حكر على إرادة الحاكم وليست تعبير عن الإرادة الشعبية، كذلك صنع القرارات السياسية أو غير السياسية تتم بمنأى عن الشعب، وتتبنى الصفوة الحاكمة مفهوم السلطة الذي يجمع فيها خيوط القوة، ومصادرها، ويمسك بها، ويمارسها، ويفرضها على الغير الذي يتحاشاها، أو يستعطفها، أو يتذلل لها، وكانت النتيجة- في النهاية - التهرب من السلطة، ومدح كل ما تقوم به (الطار، ١٩٩٧: ١٧٧)؛ الأمر الذي أدى إلى العزوف عن المشاركة السياسية، وتكريس اللامبالاة والسلبية من خلال فرض ثقافة الصمت على المعارضين.

ونتيجة لمعاناة فئات عديدة من الحرمان وتدهور شرعية النظام السياسي، ونمو الأفكار الثورية، وتنامي وعي الشباب بانتقاد نظام الحكم، بدأت الحركات الثورية في الظهور مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين فقامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وتحتي الرئيس مبارك عن منصبه، ووصل الإخوان إلي سدة الحكم بتولي محمد مرسي الرئاسة في يونيو ٢٠١٢م فتزايد - خلال تلك الفترة - دور الحركات الاحتجاجية بشكل كبير بسبب مساوئ النظام الحاكم؛ فنشأت علي الساحة السياسية حركات احتجاجية جديدة، مثل: جبهة الإنقاذ الوطني، وحركة تمرد التي كان لها دور كبير في قيام تظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، ونجحت الحركات الاحتجاجية- عندئذ - في تحقيق أهدافها الممثلة في إسقاط النظام، وإقامة انتخابات رئاسية مبكرة.

وتعد هاتان الثورتان نوعاً من أنواع المشاركة السياسية؛ إذ ساهمتا في إحداث تغييرات سياسية كان لها عظيم الأثر في وعي الشباب؛ فتغيرت في إثرهما القوانين والتشريعات، عُنِي بتكوين الأحزاب، ودُفع الشباب لعضوية تلك الأحزاب، والمشاركة في أنشطتها، ودُعمت قيم الديمقراطية، والاستقلالية، والمشاركة في الحياة السياسية (جلبي، ٢٠١١: ٣٣).

ومع تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة البلاد في يونيو ٢٠١٦، وخلال أول عامين برزت مجموعة من التفاعلات الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلي صدور مجموعة من التشريعات التي هدفت - في الأساس - إلي محاربة الإرهاب، ولكنها في الوقت نفسه مثلت قيوداً؛ منها: استمرار العمل بقانون التظاهر، وقانون تأمين المنشآت العامة والحيوية الذي يحيل أي جريمة تقع علي تلك المنشآت إلي المحاكمة العسكرية؛ مما قد يؤدي إلي حدوث خلط بين عمليات الاحتجاج السلمي، وأحداث العنف، وإحالة المدنيين إلي المحاكمات العسكرية، وحرمانهم من الحقوق والحريات التي تتيحها لهم المحاكم المدنية. ونتيجة لهذا القانون، وصل عدد المحالين إلي المحاكم العسكرية في عام ٢٠١٦م إلي ما يقرب من (٧٠٠٠) مواطن (جمال الدين، ٢٠١٧: https://democraticac.de/?p=51283#_ftn140).

كما صدق الرئيس علي قانون مكافحة الإرهاب في أغسطس ٢٠١٥م، وكانت من أبرز موادها هي المادة رقم (١٨) التي تشير إلي "يعاقب بالسجن المؤبد أو بالسجن المشدد الذي لا تقل مدته عن عشر سنين كل من حاول -بالقوة، أو العنف، أو التهديد، أو الترويع، أو بغير ذلك من وسائل العمل الإرهابي - قلب نظام الحكم، أو تغيير دستور الدولة، أو نظامها الجمهوري، أو شكل الحكومة. والتي أثرت بشكل كبير في التفاعلات الاجتماعية والسياسية في حالة قيامها بالمطالبة بتغيير النظام أو الحكومة؛ حيث قد يعرضها هذا الأمر إلي السجن أو التربص من جانب الحكومة (جمال الدين، ٢٠١٧: https://democraticac.de/?p=51283#_ftn140).

بالإضافة إلي محاولات مجلس النواب من أجل فرض قيود علي مواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث صرح الدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب بأن المجلس بصدد إصدار قانون لتنظيم مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفيس بوك والتويتر، وذلك بعد بيان أصدره أحد النواب، وأعلن من خلاله أنه لا بد من تنظيم وسائل الاتصال الاجتماعي لوضع حد لانتشار الأخبار التي تسبب فوضى، وتهدد الأمن القومي المصري، كما أشار أحد النواب لضرورة معرفة انتماءات الأدمن الخاص بأى صفحة، وتعرف اتجاهاته، وانتماءاته السياسية، وهدف الصفحة التي تنقل الأخبار وقد قُوبل هذا الاقتراح بموافقة أغلب النواب علي هذا الأمر وعدوه سبباً أفضل من إغلاق تلك المواقع (عبد المجيد، ٢٠١٦: <http://parlmany.youm7.com/News/7/61798>

مما تقدم يمكن القول إنه رغم أن الهدف من وراء معظم تلك التشريعات يتمثل في محاربة الإرهاب الذي شهدته البلاد منذ تنحي الرئيس الأسبق محمد مرسي، فإنها قد مثلت - في الوقت نفسه - قيودًا على غالبية التفاعلات الاجتماعية والسياسية؛ حيث يمكن للسلطة السياسية أن تعد أية حركة معارضة، أو مظاهرة، أو احتجاج علي أنه عمل إرهابي، وتفرض عليه العقوبات المنصوص عليها في التشريعات التي لم تحدد بتدقيق كيفية تفحص الهدف المنشود منها، ومن ثم فقد مثلت عودة إلى ثقافة الصمت.

وفقًا للتحليل السابق يمكن القول أن الهوية المصرية تنماز بالتغير النسبي؛ فلا هي جامدة بصفة عامة، ولا متغيرة بصفة مستمرة، وكذا التحولات المجتمعية التي يمر بها المجتمع لها دور مؤثر في الحفاظ على بعض سمات الهوية الثقافية المصرية، واستمرارها أو تغييرها.

رابعًا: متطلبات وآليات الجامعة لتنمية الهوية الثقافية

تتطلع المؤسسات التربوية المتنوعة والجامعة - بشكل خاص - إلى بناء شخصية الفرد بطريقة متكاملة ومتوازنة؛ ولذلك تسعى الجامعة إلى إعداد أفراد يراعون خصوصية المجتمع مع القدرة على الانفتاح على ثقافات الأمم الأخرى وحضاراتها. ورغم ما تنتشده المراحل التعليمية من بناء الفرد وتشكيل هويته الثقافية فإن المرحلة الجامعية لها أهمية خاصة بما تضطلع به الجامعات من دور محوري مائز في تنمية طاقات الطالب فكريًا، وإبداعيًا، واجتماعيًا، وقيميًا، وتهيئة الفرص المناسبة والحقيقية لتكوين محيطه الاجتماعي، وما توفره للطالب من خبرات إنسانية معضدة لديه بناء اتجاهاته وأنماطه للحياة، ومساعدته إياه في حل المشكلات، واتخاذ القرارات الصواب، فيما نتاجه التكيف الاجتماعي، وتكوين معالم جديدة لواقعه الاجتماعي وفق فلسفته، وقيمه، ومعايير الجديدة والمتنوعة التي تحاول تحقيق التناغم مع فلسفة المجتمع، ومعتقداته.

ومن هنا فإن المرحلة الجامعية تؤدي دورًا مهمًا في تحقيق التوازن في شخصية الفرد بين متطلبات الشخصية الوطنية، وبين الانفتاح على ثقافات الآخرين؛ فالطالب الجامعي يعد جزءًا من المجتمع الذي يعيش فيه يتأثر به ويؤثر فيه من خلال تعرضه لكثير من المتغيرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية والتكنولوجية؛ فضلًا عن الاهتمام

المتزايد من طلاب الجامعات بوسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة ووسائل التكنولوجيا المتجددة، والتي تؤثر - بشكل كبير - في تشكيل هويتهم الثقافية؛ إيجاباً، وسلباً. وبناء عليه؛ فإن التعليم الجامعي يعد إحدى الآليات المهمة التي تسهم في تشكيل هوية الطلاب بشكل متكامل ومتوازن، وذلك من خلال المناخ الجامعي وعمليات التعليم، والتي يسعى إلى تحقيقها أعضاء هيئة التدريس بما يخول لهم من أدوار تدريسية، وإرشادية، وإشرافية على النشاطات الجامعية المتنوعة، كما تعني المناهج الدراسية في مرحلة الجامعة كذلك بتحقيق التوازن في شخصية طلاب الجامعة، ويمكن للجامعات توفير المناخ الذي يساعد في تحقيق أهدافها من خلال ما يأتي:

١. عدالة التعليم الجامعي

إن المتفحص لبنية نظام التعليم الجامعي المصري يلحظ توافر أنماط مختلفة من الجامعات؛ فهناك الجامعات الحكومية، والجامعات الخاصة، والجامعات الأجنبية وانتهاءً بالجامعات الأهلية، وحتى داخل الجامعات الحكومية هناك نمطان من التعليم؛ أحدهما: تقليدي، والآخر: أقسام مميزة بمصروفات، ومعظم مقرراتها باللغة الإنجليزية، ومنها ما له علاقة بجامعات أجنبية لتأكيد الثقة في إمكاناتها، وجودة خريجها، ويعد النمط الأخير أكثر الأنماط اختراقاً للعدالة التعليمية؛ إذ يلتحق الطلاب بنفس الحد الأدنى للكلية، ويتوقف اختيار التخصص على قدرته على سداد الرسوم الدراسية المطلوبة.

ومن الواضح أن هذه الأنماط متباينة في إمكاناتها؛ فالجامعات الحكومية فقيرة في مبانها، وتجهيزاتها، كما أن خريجها غير مؤهلين لمتطلبات سوق العمل الذي تسود فيه هيمنة الشركات الأجنبية، والقطاع الخاص؛ مما ترتب عليه ذلك أن يظل أداة للتفسخ، والتخلخل الاجتماعي، ووسيطاً من وسائط تعظيم الفوارق، وتقليل الجوامع، وتشيع فيه أعراض الإغتراب، والتمرد، والعنف، وذابت في مناهجه قضية المواطنة، ومقومات الانتماء والتماسك الاجتماعيين، وكذا انتشار البطالة وظهور أعراضها بين الشباب البائس الذي فقد ثقته في وطنه ويحلم بالهجرة للخارج .

وإذا أردنا أن تقوم الجامعات كمؤسسات تربوية بدورها في تنمية الهوية الثقافية؛ فإن أولى الخطوات هي إرساء مقومات عدالة التعليم الجامعي، ويتحقق ذلك من خلال بعض المقترحات؛ أهمها: التمويل، ويعني هنا التمويل توفير الموارد اللازمة لإصلاح المدرجات، والمعامل، وتجهيزاتها لتحديث التخصصات الموجودة بدلاً من إنشاء تخصصات حديثة

مميزة، والاقتراح الثاني يتصل بتعليم اللغة الإنجليزية أو أي لغة من اللغات العالمية؛ لأن التزود بها، وتملك مهاراتها من أهم عوامل تميز خريجي الجامعات الخاصة والأجنبية بالنسبة لفرص الإلتحاق بمجالات العمل، والاقتراح الثالث يتصل بوضع سقف لنمو أعداد الجامعات الخاصة والأجنبية بحيث تزداد بمعدلات محسوبة (عمار، ٢٠١٠: ١٣٨-٢٣٦)، وأخيراً التخلي عن أية إصلاحات تعليمية تخترق مجانية التعليم، ومن ثم تنمو لدى الأفراد هوية ثقافية قومية مشتركة من خلال شعور الفرد بأنه جزء من الجماعة، ويتولد لديه الشعور بحب الوطن، وفضله، والانتماء له؛ مما يضمن السلام والتماسك الإجماعيين، وهو ما لا يحدث مع تعدد أنماط التعليم، الذي يخلق فئات متميزة لكل منها توجهاتها الفكرية والثقافية.

٢. الإدارة الجامعية:

تهدف الإدارة في التعليم الجامعي إلى استغلال الموارد بشكل فعال، وتوحيد جهود العاملين وتنسيقها، كما تعمل كحلقة وصل بين جميع الأفراد في المؤسسة؛ لتنفيذ خطط الجامعة، وتحقيق تصوراتها المستقبلية، كما تكمن أهميتها في إحداث الاستجابة للمتغيرات التي تحدث في محيط المجتمع؛ لتنمية الأفراد من جهة، وحل المشكلات التي قد يتعرض لها المجتمع من جهة أخرى. ومما لا شك فيه أن الإدارة الجامعية لم تعد سهلة في الآونة الأخيرة، حيث صارت متطلبات الجودة والتنافسية والعولمة تفرض نفسها؛ الأمر الذي فرض على الجامعات تحديات تتعلق بتخريج طلاب مؤهلين لدخول سوق العمل على مستوى العالم الذي أصبح قرية صغيرة، وأصبح لزاماً على الجامعات أن تتبوأ مكانة مرموقة على المستويين: الإقليمي، والعالمية في تصنيف الجامعات؛ فضلاً عن طبيعة الطلاب المختلفة عن أي وقت مضى، فقد صار الطلاب - من جراء التغيرات - أكثر قدرة على النقد والتمرد والعنف؛ الأمر الذي ألقى بتبعاته على الإدارة الجامعية.

ومما تقدم أصبح لزاماً على الإدارة الجامعية أن تفي بمسؤوليات المؤسسة الجامعية إزاء مجتمعها، في إطار ما يُسمى بـ "المسؤولية المجتمعية"، والتي لا تعني فقط تقديم جملة من الخدمات الجامعية للمجتمع المحلي؛ كإلقاء بعض المحاضرات، وتقديم بعض الخدمات الطبية، والإرشادية، بل تتعدى ذلك إلى المشاركة مع المجتمع المحلي في ترسيخ الهوية الثقافية القومية، وتجديد بناءها: الثقافي والحضاري في ضوء ما يطلق عليه "التفاهم الدولي والسلام العالمي"؛ فضلاً عن ترسيخ القيم المجتمعية الأصيلة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال جملة من الإجراءات نوردتها فيما يأتي:

- عقد الندوات والمؤتمرات التي تضم الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وأفراد المجتمع المحلي لطرح بعض القضايا مثل السلام العالمي، أو لهوية الثقافية، والتنوع الثقافي،

والنظام العالمي، وحوار الحضارات، ونبذ العنف، والتفرقة العنصرية، والمواطنة، والمشاركة المجتمعية... وغيرها من القضايا التي يمكن من خلالها التأكيد على الخصوصية الثقافية، وتهيئتهم للتغيرات المعاصرة وتوجيههم لكيفية التعامل إزاءها، واحترامهم للتنوع الثقافي.

- الإلمام ببيكولوجية الشباب، وطبيعة مرحلتهم العمرية، وأساليب التعامل مع متطلباتهم، ووضع البرامج والأنشطة التي تستوعب طاقاتهم، وتوجهاتهم.
- تنويع برامج الأنشطة الطلابية كمًّا وكيفًا يعد مدخلًا مهمًا لتوجيه وتنمية القيم والاتجاهات وأنماط السلوك الإيجابية التي يرتضيها المجتمع لأبنائه؛ مثل إقامة معسكرات للطلاب من شتى الدول لتأكيد مفهوم العالمية من منطلق أننا نعيش في مجتمع واحد.
- التعاون الدولي في المجال الثقافي من خلال عمل معارض داخل الجامعة للكتب العالمية والفنون؛ لتنمية الاتصال والتعارف بين الشعوب ودراسة مختلف الثقافات، والآثار المتبادلة بينها.
- تهيئة مناخ الإبداع بدلًا من الحفظ والاستظهار؛ لتنمية مهارات التفكير الناقد، وغرس ثقافة إنتاج المعرفة بدلًا من استهلاكها.
- الاعتراف بحق كل فرد في حرية الرأي، والتعبير، والحصول على معلومات لأغراض البحث العلمي، ومن ثم تتغير ثقافة الصمت إلى أسلوب الحوار، والمشاركة، والنقد الإيجابي.
- تبني مفهوم الحوكمة في ممارسة العمل الإداري الجامعي، ومن المعروف أن الحوكمة تعني المشاركة من قبل جميع المعنيين بالقرارات الجامعية، والشفافية، والمساءلة. إن تبني هذه المفاهيم المهمة في الإدارة الجامعية تؤكد الثقة بين جيل الكبار من الأساتذة والمسؤولين بالجامعة، وبين الطلاب؛ فيصبحون -عندئذ- قُدوةً ونموذجًا يُحتذى به، وتُبنى شخصية الطالب، ويتحقق تفردهِ ويعتز الطالب بالجامعة كمجتمع صغير ينتمي إليه.

٣. المقررات الدراسية والتقويم الجامعي:

تعد المناهج الدراسية الترجمة الفعلية والعملية لأهداف التربية، وخطتها، واتجاهاتها، ومن ثم ترتبط بثقافة المجتمع. وعليه لا بد أن تكون المقررات الدراسية انعكاسًا لثقافة المجتمع بما تتضمنه من جوانب مادية ممثلة في الفنون، والعلوم، والآداب، والجانب المعنوي الذي يتضمن أنماط السلوك والقيم التي تحوي بين طياتها الهوية الثقافية. وفي ظل التحولات التي فرضتها العولمة صارت المعرفة القوة الأهم لأي مجتمع، وأصبح الاقتدار المعرفي أبرز

متطلبات بناء المستقبل، وهذا الاقتدار لا يقتصر على المستوى العلمي وحده، بل هو يمتد إلى تنمية الإبداع، وخلق جو من الحرية التي تتيح لأفراد المجتمع إطلاق طاقاتهم؛ أي أننا في حاجة إلى التربية الناقدة، بدلاً من التربية التقليدية؛ مما يتطلب ضرورة إعادة صوغ محتوى المناهج وطرائق التدريس.

وتعتمد التربية الناقدة على المنهج الإبداعي؛ حيث تُكسب الفرد القدرة على الحكم على الأفكار والتصورات لتمحيصها، وتحليلها، لمعرفة مدى توافقها عقلياً قبل قبولها، وأنها تسهم في تكوين العقلية التطورية، بالإضافة إلى إكساب المتعلم المرونة في التفكير بدلاً من فكرة قبول الحل الأوحده والأمثل، والبحث عن بدائل أخرى لهذا الحل، وعدم التزمته الفكري، وقبول الآخر، والانفتاح على خبرات الآخرين وحتى تقوم المقررات الدراسية بدورها نحو إنماء الهوية الثقافية يجب أن تتضمن ما يأتي:

● مقرر ثقافي لطلاب الجامعة يشمل التجارب الثرية في تاريخ الأمم والشعوب المختلفة التي تؤدي إلى وعي الفرد بثقافته الذاتية، وتسهم في فهم الظروف: السياسية، والاقتصادية، والثقافية للثقافات الأخرى؛ مما يرسخ الشعور القومي في وجدان الطلاب من خلال فهم الفرد لماضي أمته وحاضرها، ونظمها، ومؤسساتها وصلاتها مع المجتمعات الأخرى، ووضعها الثقافي، والظروف المؤثرة في حاضرها ومستقبلها.

● تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى الطلاب، واستخدام مصادر المعلومات المتنوعة.

● التأكيد على قيم الديمقراطية التي تقتضي تعليم الطلاب مبادئ النظرية الديمقراطية، وعمليات الحكم الديمقراطي، والمهارات التي تمكن الطالب من أن يفهم ويقارن ويقيم الممارسات الديمقراطية في بيئته ليس هذا فحسب بل كذلك مهارات التشارك من قبل المواطنين في مراقبة السياسات العامة، وتطوير مهاراتهم على اتخاذ القرار الرشيد عما يختاره وتطبيق ذلك عملياً في حياته اليومية (السيسي، ٢٠١١: ٥٨١). ويمكن أن يتم ذلك من خلال مقرر دراسي له وزن نسبي في الخطة الدراسية ويستمر تدريسه خلال سنوات الدراسة الجامعية، ويدخل في التقويم النهائي للطلاب، ويكون أكثر عمقاً، وإثراءً بالممارسات التطبيقية.

وفيما يتعلق بالتقويم فمن المعروف أنه الحكم على قيمة الشيء، كما يُعرف على أنه: عملية إصدار حكم على قيمة الأشياء، أو الموضوعات، أو المواقف، أو الأشخاص؛ اعتماداً على معايير محددة. وإذا كانت طبيعة العصر تفرض حدوث تغيرات جوهرية في طبيعة المقررات الدراسية، وطرائق تدريسها فإنها بالطبع تفرض تغيرات جوهرية في عملية التقويم بحيث تتسم بالاستمرارية وشمولها جميع جوانب شخصية الطلاب: المعرفية، والمهارية، والوجدانية، فضلاً عن قياسها جميع المستويات.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن العوامل الثقافية تعد من أكثر العوامل أهمية وفاعلية في تحديد نوع أدوات التقويم، كما أن الامتحانات لها وظيفة اجتماعية فهي تعمل - في نظر بورديو - على غرس وتكريس القيم المرتبطة بالنظام التعليمي، وبالتالي غرس وتكريس القيم المرتبطة بنمط الثقافة السائدة والمسيطرة في المجتمع (بدران، ٢٠١١: ١٣٣)

ويرتكز التقويم في كثير من الجامعات المصرية على الاختبارات التي تقيس الحفظ والاستظهار بمختلف صورها، والتي تطبق مرة واحدة أو عدة مرات في العام الدراسي؛ بغرض الحصول على معلومات عن تحصيل الطالب، ويؤدي ذلك إلى إعداد أفراد نمطيين سلبيين مستقبليين عاجزين عن الابتكار والإبداع وهو ما يعد مؤشراً لأزمة ثقافية تتجلى مظاهرها في غياب التفكير الناقد، وسيادة كل من: التعصب الفكري، وثقافة الصمت، وثقافة الاستهلاك، وهو ما يلاحظ في شتى جوانب الحياة؛ مثل: استهلاك الأدوات التكنولوجية، واستهلاك المعرفة المقدمة؛ الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في أساليب التقويم الجامعي كما يأتي:

- تنوع أدوات التقويم حتى يتخطى قياس مدى تحصيل الطالب المعلومات والمهارات.
- تجنب الأسئلة التي تتطلب إجابة محددة، وأن يكون مثيراً للتفكير.
- يكون التقويم عملية مشتركة بين عضو هيئة التدريس والطالب في جو تسوده الديمقراطية.

٤. أعضاء هيئة التدريس:

من المعروف أن عضو هيئة التدريس يقع عليه عبء العمل الجامعي بمختلف جوانبه؛ إذ يمارس المهام التدريسية كمتطلب أساسي لوظيفته، بالإضافة إلى دوره البحثي الذي يعد من أبرز الأنشطة اللازمة لنموه المهني، بالإضافة إلى مسؤوليته تجاه المجتمع المحلي، كما أن تعامل عضو هيئة التدريس مع الطلاب بصورة مباشرة يعزز قدرته على التأثير فيهم.

ومن الثابت علمياً وتربوياً أن مدركات أعضاء هيئة التدريس، ومعتقداتهم، تؤثر بشكل واضح في الممارسات التعليمية؛ فضلاً عما يحدثه من تحولات إيجابية في القيم، والمفاهيم الثقافية لدى طلابه، ويساعد في إعادة صوغ تلك المفاهيم والقيم بما يتلاءم وخصائصهم الذاتية وتقبل واحتواء التغيرات المقبولة اجتماعياً (علي، ٢٠٠٣: ٩)؛ لذا يجب أن يكون قدوة ونموذجاً يحتذى به، وأن يطابق سلوكه قوله.

وقد نص قانون تنظيم الجامعات المصرية في المادة (٩٦) على ضرورة تمسك أعضاء هيئة التدريس بالتقاليد والقيم الجامعية الأصيلة، والعمل على بثها في نفوس الطلاب، كما أشار إلى دورهم الرصين في ترسيخ وتدعيم الاتصال المباشر بالطلاب، ورعاية شؤونهم

- الاجتماعية، والثقافية، والرياضية (وزارة التعليم العالي، ٢٣: ٢٠٠٦)، وعليه تتعدد ممارسات أستاذ الجامعة في مجال مواجهة أزمة الهوية الثقافية كما يأتي:
- تنظيم لقاءات دورية أو ندوات أو مؤتمرات تثري وعي الطلاب بالمجتمع الذي يعيشون فيه، وبالتغيرات المجتمعية التي تؤثر فيهم، وحثهم على التمسك بالثوابت الوطنية والقومية، وتوضيح أخطار الذوبان في الثقافات الأخرى.
 - حتمية الاعتزاز باللغة العربية بوصفها أهم عوامل الترابط القومي بين أبناء الأمة الواحدة، ويمكن ذلك من خلال التقيد باللغة العربية عند إلقاء كلمة، أو محاضرة، أو الحديث في المجالس الخاصة، وعدم تضمينه كلمات بلغات أجنبية.
 - تضمين المحتوى العلمي لبعض الأفكار التي من شأنها إنماء الهوية فيما يعرف بـ "المنهج الخفي"؛ بحيث تسهم في تأصيل الهوية الثقافية بما يتفق مع ثقافة المجتمع، ويؤدي ذلك إلى تجاوز التحديات التي تضعف تلك الهوية.
 - مشاركة الطلاب في الأنشطة الجامعية، والاتحادات الطلابية، ويسمح بالرأي الآخر، وحرية التعبير.

٥. الأنشطة الجامعية:

- تتمثل الأنشطة الجامعية في تلك الأنشطة التي يقوم بها الطلاب داخل الجامعة، وخارجها، ويتحقق من خلالها التفاعل بين الطلاب وبعضهم البعض، وبين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتخطط من قبل المسؤولين في الجامعة في المجالات الثقافية، والاجتماعية، والرياضية، والفنية؛ بهدف الكشف عن ميول الطلاب، ومواهبهم، وتنميتها، وبث روح المنافسة، وتحقيق النمو الذاتي، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لمناقشة وتكوين موقف من القضايا المتصلة بالمؤسسة التعليمية، والمجتمع المحلي، وبالمجتمع، وبالأمة العربية والعالم أجمع (ميناء، ٢٠٠٤: ٩) إن الأنشطة الجامعية تسهم في تشكيل وتكوين شخصية الطلاب، وإكسابهم القيم، والاتجاهات وأنماط السلوك التي من شأنها تسهم في تشكيل الهوية الثقافية المتكاملة الأبعاد ويمكن تحقيق ذلك من خلال جملة من الفاعليات أبرزها:
- عقد ندوات تعريفية بالتراث، والتقاليد المجتمعية يُدعى إليها المسؤولون والمتخصصون من رجال الفكر، والدين، والسياسة؛ لتنمية الوعي بالهوية الثقافية.
 - تنظيم زيارات لبعض الأماكن التاريخية.
 - تنظيم دورات لإتقان مهارات الكتابة والتحدث باللغة العربية.
 - تقديم التعليم الأخلاقي المباشر من الوعظ، والإرشاد، والمناقشة، والتفسير الذي يسهم في تنقيف العواطف، وتنمية الوجدان، وتكوين نظام من القيم الأخلاقية؛ لأنه في ظل التطور التكنولوجي الهائل أصبح يملك الإنسان بين يديه قوة هائلة يستطيع من خلالها أن يصنع ما

- يريد وهو ما يتطلب ضرورة تنمية الضمير الخلقى لدى المتعلمين؛ بما يساعدهم في الاختيار الصواب حين يوضعون في مواجهة بدائل مختلفة (البيلاوي، ٢٠٠٦: ١٢٩)
- الاهتمام بتنظيم الاتحادات الطلابية والتي تشرف على تكوين الأسر المختلفة، وتوجيه الأنشطة الطلابية في كل أسرة، ويعد الهدف الأساسي من الاتحادات الطلابية تنمية جملة من القيم؛ أبرزها: المواطنة، والمساواة بين الطلاب، وتبصيرهم بحقوقهم وواجباتهم، وتمكينهم من ممارستها، واحترام استقلالية كل طالب؛ فضلاً عن ترسيخ مبادئ المشاركة، والانتماء لأفراد الأسرة... وغيرها من الممارسات من خلال مناخ ديمقراطي يسمح بالممارسة الفعلية لتلك القيم؛ مما يسهم في بناء هوياتهم الثقافية.

المراجع

١. إبراهيم، دعاء محمد أحمد (أكتوبر ٢٠١٧). التوزيع الاجتماعي للتعليم وتشكيل الهوية الثقافية دراسة نقدية في سوسيولوجيا التعليم المصري، العلوم التربوية، ٤٤، ٢-٥٠.
٢. أبو خليل، محمد إبراهيم محمد. (٢٠٠٦). التعليم وغرس الهوية القومية بين التحديات وتعميق الأزمة. مجلة التربية والمجتمع، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ج ١، ١٦٧ - ٢٧١.
٣. أمين، جلال. (٢٠٠٢). ماذا حدث للمصريين في النصف الثاني من القرن العشرين (ط٣). القاهرة: دار الهلال.
٤. أمين، رضا عبد الواحد. (٢٠٠٧). الإعلام والعولمة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
٥. الأسد، صالح الأسد. (٢٠١٢). انفجار الفضائيات العربية الأبعاد الأهداف التأثيرات الثقافية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
٦. البطريق، نسمة أحمد. (١٩٩٩). التليفزيون والمجتمع والهوية الثقافية - دراسات نقدية. القاهرة: مكتبة الأسرة الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٧. البيلاوي، حسن حسين وآخرون. (٢٠٠٦). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد الأسس والتطبيقات. تحرير رشدي أحمد طعيمة. القاهرة: دار المسيرة.

٨. الحبشي، مجدي علي حسين (٢٠١٢). منظومة القيم لدى طلاب الجامعة في مصر في ضوء بعض المتغيرات ودور الجامعة في التعامل الواعي معها. مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، ع٢٢، ٢١٨-٣١٣.
٩. الحبشي، مجدي علي حسين (٢٠١٢). منظومة القيم لدى طلاب الجامعة في مصر في ضوء بعض المتغيرات ودور الجامعة في التعامل الواعي معها. مجلة كلية التربية بالإسماعيلية جامعة قناة السويس. ع٢٢، ١-٨٤.
١٠. الربيعي، فلاح خلف (٢٠٠٩). مدرسة التبعية المنهج الملائم لتفسير ظاهرة التخلف في دول العالم الثالث. <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=163170>
١١. السيسي، جمال أحمد (يناير ٢٠١١). دور المدرسة الثانوية العامة في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية. مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع٧٥، ج٢، ٥٠٩-٦٣٧.
١٢. الشرقاوي، موسى علي (مايو ٢٠٠٤). الهوية الثقافية لطلاب كليات التربية في ضوء التحديات المعاصرة: دراسة أمبيريقية مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق، ع٤٧، ١-٩٤.
١٣. الشناوي، أحمد عبد الموجود. دور الأسرة في تشكيل هوية الطفل البدوي في سيناء دراسة نظرية %/1065/0001/files/0001/1065% <https://www.arabccd.org/files/0001/1065%>
١٤. العطار، سلامة صابر محمد (١٩٩٧). سمات المتعلم والتشكيلة التربوية في ضوء العولمة والواقع المصري مجلة كلية التربية جامعة عين شمس. ع٢١٤، ج٢، ١٤٥-٢٠٥.
١٥. العطوي، أحمد عيد (٢٠٠٨). التعليم والهوية الثقافية العربية إلى أين...؟ المؤتمر العلمي العشرون - مناهج التعليم والهوية الثقافية المنعقد بالقاهرة، جامعة عين شمس - الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس مج ١، ٢١٦-٢٤١.
١٦. المحروقي، حمدي حسن عبدالحميد (٢٠٠٤). دور التربية في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية المصدر: دراسات في التعليم الجامعي. كلية التربية جامعة عين شمس، ع١٥٠، ٧-٢١٣.
١٧. المنير، محمود سمير (٢٠٠٠). العولمة وعالم بلا هوية. القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع.
١٨. الموسوي، واثق علي (٢٠٠٨). موسوعة اقتصاديات التنمية - - <https://almerja.com/reading.php?idm=128949>

١٩. الهاشمي، حميد (سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٨). نظرية الهوية الاجتماعية وتطبيقاتها على الأقليات المهاجرة إلى البلدان الغربية : مناقشة علمية وتكييف نظري. *الدراسات، ع* ٢٢-٢٣، ٥-٢٩.
٢٠. الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء. (أبريل، ٢٠١٩) بالأرقام.. استخدام الإنترنت عند المصريين (انفوجرافيك) (<https://mfyoum.com/2019/02/01>)
٢١. بدران، شبل والبيلاوي، حسن. (٢٠١١). *علم اجتماع التربية الجديد*. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
٢٢. بدران، شبل. (مايو، ١٩٨٥). *التربية والتبعية في مصر: دراسة في التعليم الأجنبي، التربية المعاصرة، ع* ٣، ٢٣-٦٩.
٢٣. بو طالب، عبد الهادي. (٢٠٠١). *العالم ليس سلعة*. الدار البيضاء: مطبعة النجاح.
٢٤. بوزانة، رفيق. (٢٠١٧). *القنوات الفضائية العربية في عصر العولمة: قراءة في مؤشرات القصور والافتقار إلى المشروع. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة محمد خيضر بسكرة، ع* ٢٤، ٤٦١-٤٨٣.
٢٥. جلبي، علي عبد الرازق. (٢٠١١، يوليو). *الشخصية المصرية بين تداعيات الثورة وتأسيس النهضة. ندوة الشخصية المصرية وبناء مشروع النهضة: تأملات على مرجعية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١*. معهد التخطيط القومي، مركز دراسات التنمية البشرية، القاهرة.
٢٦. جمال الدين، يس محمود محمد. (٢٠١٧، ديسمبر ٣٠). *دور الحركات الاحتجاجية في مصر: الفترة من يناير ٢٠١١-٢٠١٧*. المركز الديمقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=51283#_ftn140
٢٧. حارص، صابر. (٢٠٠٨). *الإعلام العربي والعولمة الإعلامية والثقافية والسياسية*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
٢٨. حجازي، أندي محمد. (٢٠١١). *العربية لغة العصر أم ضياع هوية*. مجلة الوعي الإسلامي، ع ٥٥٠، ٦٢-٦٣.
٢٩. حمدان، إبراهيم بن محمود. (٢٠٠٥). *عولمة اللغة أم لغة العولمة المصدر في ندوة العولمة وأولويات التربية*. كلية التربية. جامعة الملك سعود. مج ٣. ١٤٠١-١٤٧٣.
٣٠. خضر، حسان. (٢٠٠٤). *الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا*. المعهد العربي للتخطيط. الكويت، ع ٣٣، ١-٢٨.

٣١. خضر، لطيفة ابراهيم (٢٠٠٠). دور التعليم في تعزيز الانتماء. القاهرة : عالم الكتب.
٣٢. راتب، نجلاء عبد الحميد. (٢٠٠٨). الانتماء الاجتماعي للشباب المصري: دراسة سوسولوجية في حقيقة الانفتاح. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.
٣٣. رحومة، عبد الحكيم حسن. (٢٠١٦). أحمد العولمة وملاحم التغيير الثقافي: دراسة تحليلية لواقع الثقافة المجتمعية في ظل العولمة. رابطة الأدب الحديثة، ج ٩٨، ٢١٩-٢٧٠.
٣٤. زايد، أحمد (٢٠٠٦). سيكولوجية العلاقات بين الجماعات - قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات. سلسلة عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد ٣٢٦.
٣٥. سليمان، سميرة عبد القادر (٢٠٠٦). المجتمع العربي بين التمسك بالهوية والاندماج العالمي. بنغازي: دار الكتب الوطنية.
٣٦. سيد، إيمان عبد الوهاب هاشم. (٢٠١٥). دور التعليم الثانوي في تنمية ثقافة التغيير في ضوء الهوية الثقافية: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير). كلية التربية. جامعة أسيوط.
٣٧. شاكر عبد الحميد. (٢٠٠٥). عصر الصورة: السلبيات والإيجابيات، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣١١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
٣٨. شومان، محمد. (أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٩). عولمة الاعلام ومستقبل النظام الاعلامي العربي. عالم الفكر، الكويت، ع٢، مج٢٨.
٣٩. صادق، عباس مصطفى (٢٠٠٨). الاعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع
٤٠. عايش، حليلة (٢٠١٧). الإعلام الفضائي العربي في زمن العولمة المصدر. مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، ع٨، ٢٤٣-٢٦٢.
٤١. عبد الباسط عبد المعطي واعتماد علام (٢٠٠٣). العولمة وقضايا المرأة والعمل. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
٤٢. عبد الحفيظ، هاني محمد (٢٠٠٥). إشكالية الهوية الثقافية (رسالة ماجستير) كلية الآداب. جامعة الزقازيق.

٤٣. عبد الحميد، أمال. (٢٠٠١). العولمة والثقافة: الأشكال والآليات، في: الاستهلاكية الاستهلاكية ومستقبل الثقافة في المجتمع مصر، أعمال الندوة السنوية الثامنة لقسم الاجتماع بكلية الآداب. جامعة القاهرة.
٤٤. عبد الرحمن، عواطف. (٢٠٠٥). الاعلام العربي وقضايا العولمة. القاهرة: دار العربي للطباعة والنشر والتوزيع.
٤٥. عبد الفتاح، بشير (٢٠٠٧). الخصوصية الثقافية. القاهرة: نهضة مصر.
٤٦. عبد القوي، محمود حمدي. (٧-٩ يوليو ٢٠٠٩). دور الاعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب: دراسة تطبيقية على الشبكات الاجتماعية الافتراضية. المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر- الاعلام والاصلاح: الواقع والتحديات. كلية الاعلام جامعة القاهرة، مصر.
٤٧. عبد الله، بثينة عبد الرؤوف رمضان. (٢٠١٦). التعليم الجنبى والاستبعاد الاجتماعى. مجلة كلية التربية جامعة المنوفية، ٤٤، مج ٣١، ١٣٣-١٥٢
٤٨. المعطى، حسن مصطفى وقناوى، هدى محمد (٢٠١٧). علم نفس النمو. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
٤٩. عبد المقصود، هشام عطية. (٢٠١٠). دراسة لخطاب المدونات العربية: التعبيرات السياسية والاجتماعية لشبكة الانترنت. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
٥٠. عبدالله، عبد الخالق. (١٩٨٦). التبعية والتبعية الثقافية: مناقشة نظرية. المستقبل العربى، ع ٨٣، مج ٨، ١٥-٢٤.
٥١. عبدالجواد، مصطفى خلف (٢٠٠٢). قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع. (مراجعة وتقديم محمد الجوهري) مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الآداب - جامعة القاهرة.
٥٢. عبداللطيف، محمود رمضان أحمد. (٢٠١٩). الاستقطاب السياسي في مواقع شبكات التواصل الاجتماعي ودوره في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري: دراسة ميدانية بالتطبيق على قضية التعديلات الدستورية ٢٠١٩. المجلة المصرية لبحوث الإعلام كلية الإعلام جامعة القاهرة ع ٦٩، ٥٧-١٣٢.
٥٣. عبده، هاني خميس احمد. (٢٠٠٢). النظرية النقدية وأزمة علم الاجتماع: دراسة تحليلية لكتابات مدرسة فرانكفورت (رسالة ماجستير) كلية الآداب. جامعة الاسكندرية.

٥٤. علي، سعيد إسماعيل. (٢٠١٤). واقع التعليم الأجنبي ومشكلاته في الدول الإسلامية وأثره على الهوية. مجلة الجامعة الإسلامية، ع٤٦٤، ٣٥-٧٢.
٥٥. علي، خالد صلاح الدين حسن. (٢٠١٨). اتجاهات الشباب المصري نحو حرية الرأي والتعبير على شبكة الإنترنت: في إطار نموذج التحليل الثقافي. *Arab Society & Media*, Issue 26, 1-37.
٥٦. علي، سعيد إسماعيل (٢٠١٤). واقع التعليم الأجنبي ومشكلاته في الدول الإسلامية وأثره على الهوية. مجلة الجامعة الإسلامية، ع٤٦٤، ٣٥-٢.
٥٧. علي، سعيد إسماعيل. (٢٠٠٣). ثقافة البعد الواحد. القاهرة: عالم الكتب.
٥٨. عمار، حامد. (١٩٩٩). في التنمية البشرية وتعليم المستقبل. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.
٥٩. عمار، حامد. (٢٠١٠). عولمة الإصلاح التربوي بين الوعود والإنجاز والمستقبل. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
٦٠. عمارة، سامي فتحي عبد الغني (٢٠١٠). دور أستاذ الجامعة في تنمية قيم المواطنة لمواجهة تحديات الهوية الثقافية، مجلة مستقبل التربية العربية، ع٦٤، مج ١٧، ٤-١٢٢.
٦١. عمرة، إيمان أحمد محمد. (٢٠١٥). العولمة الثقافية وحوار الحضارات في المجتمع المصري (رسالة ماجستير) كلية الآداب. جامعة الإسكندرية.
٦٢. عوض، شريف محمد. (٢٠١٩). صناعة الثقافة في عصر العولمة: دراسة ميدانية لتحليل تأثيرها في تغيير ملامح الهوية الثقافية للشباب المصري. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية ٤٠، الرسالة ٥٣٢، ٩-١٣٨.
٦٣. فايد، وفاء كامل. (٢٠٠٣). بحوث في العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب.
٦٤. قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية. (٢٠٠٦). (ط٢٤). وزارة التعليم العالي. <http://www.du.edu.eg/files>
٦٥. ليلة، علي. (٢٠٠٣). الثقافة العربية والشباب. القاهرة: سلسلة شبابنا آمالنا.
٦٦. ماركيزوز. هربارت. (٢٠١٠). الإنسان نو البعد الواحد. ترجمة جورج الطرابيشي. بيروت: دار الآداب.
٦٧. محمد، أشرف السعيد احمد (٢٠١٠). الهوية الثقافية لبرنامج الكتاب القومي لمكتبات المدارس المصرية "دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية جامعة طنطا، ع٤١٤، ٢٥٠-٢٩٢.

٦٨. محمد، أيسم سعد محمدي (٢٠١٧). تعزيز الهوية الثقافية العربية في مدارس التعليم الأجنبي: دراسة ميدانية. مجلة العلوم التربوية، ٤٤، ج ١٠٤٥-١٢٣.
٦٩. محمد، ثناء هاشم. (يناير ٢٠١٩). الهوية الثقافية والتعليم في المجتمع المصري: رؤية نقدية. مجلة كلية التربية جامعة بني سويف، ج ١، ١١٩-١٤٤.
٧٠. محمد، عبدالله شاهين محمد (٢٠٢١). تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها. الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
٧١. مراد، حسام إبراهيم الدسوقي. (٢٠١٥). أسباب هجرة العقول المصرية: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير) كلية التربية. جامعة دمياط.
٧٢. مصباح، مريم. (٢٠٠٨). قيم الشباب بين القنوات الفضائية وشبكة المعلومات الدولية: دراسة ميدانية على عينة من الشباب في مدينة سرت (رسالة ماجستير). كلية الآداب والتربية. جامعة التحدي لليبيا. تم الاسترجاع من دار المنظومة. (٨٥٩٨٦٠).
٧٣. مقري، عبد الرازق. (٢٠٠٤). صدام الحضارات محاولة للفهم ابعاد وأسباب ومآلات العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية. القاهرة: دار الكلمة.
٧٤. منصور، أشرف حسن. (٢٠٠٢). نظرية هابرماس في المجال العام. أوراق فلسفية، ع ٧٤، ٢٦٤-٢٥١.
٧٥. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (٢٠٠٢). تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٢، «الأونكتاد»: الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوياته «الاعتيادية» والآفاق المستقبلية واعدة.
- <https://www.albayan.ae/economy/2002-12-05-1.1357623>
٧٦. مينا، فايز مراد. (٢٠٠٤، ديسمبر ١٨-١٩). الأنشطة الجامعية في مجتمع المعرفة. المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر - التعليم الجامعي العربي. آفاق الإصلاح والتطوير. مركز تطوير التعليم الجامعي - جامعة عين شمس، القاهرة.
٧٧. نصر، محمد علي أحمد. (٢٠٠٨). رؤية مستقبلية لتفعيل دور مناهج التعليم في الحفاظ على الهوية الثقافية في مواجهة العولمة، المؤتمر العلمي العشرون - مناهج التعليم والهوية الثقافية المنعقد بالقاهرة، جامعة عين شمس - الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس. مج ٣، ١١٧٣-١١٥٦.
٧٨. هارلمبس وهولبورن (٢٠١٠). سوشيولوجيا الثقافة والهوية (ترجمة حامد حميد محسن). سوريا: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع.

٧٩. هلال، على الدين. (٢٠١٠). النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل (١٩٨١ - ٢٠١٠). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب

٨٠. همدان، حامد أشرف. اللغة العربية وتحديات العولمة

<http://pu.edu.pk/images/journal/uoc/PDF->

[FILES/1%20Hamid%20Ashraf%20Hamdani_90-1_2015.pdf](http://pu.edu.pk/images/journal/uoc/PDF-FILES/1%20Hamid%20Ashraf%20Hamdani_90-1_2015.pdf)

٨١. هنتنجتون، صامويل. (١٩٩٥). الاسلام والغرب افاق الصدام. (ترجمة مجدي شرشر). القاهرة: مكتبة مدبولي.

٨٢. ياقوت، رامي محمود حسن (٢٠١٤). دور مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الهوية الثقافية: دراسة مطبقة على بعض مؤسسات المجتمع المدني بمحافظة الاسكندرية (ماجستير). كلية الآداب. جامعة الاسكندرية.

٨٣. ياقوت، رامي محمود. (٢٠١٤). حسن دور مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم الهوية الثقافية: رسالة مطبقة على بعض مؤسسات المجتمع المدني بمحافظة الاسكندرية. (رسالة ماجستير) كلية الآداب. جامعة الاسكندرية.

٨٤. يسين، السيد. (١٩٩٩). العولمة والطريق الثالث. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٨٥. يونس، هانى محمد (٢٠٠٩). دور التربية فى الحفاظ على الهوية الثقافية فى المجتمع العربي، مجلة كلية التربية جامعة بنها، ع٧٧، مج١٢٦، ١٩-١٦٤.

89. Encyclopedia Britannica editors, Citizenship

<https://www.britannica.com/topic/citizenship>

90. Ohmae, Kenichi. (1995). *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies*. McKinsey & Company Ink. New York.

91. W. Adorno, Theodor. (1975). Culture Industry Reconsidered, *New German Critique*, No.6, 12-19.